

مقالة بحثية

الهوية الدستورية لدولة قطر وانعكاساتها على تنظيم كأس العالم 2022

أنوار نجيب البكري**

as1309464@student.qu.edu.qa

سارة علي الصلابي*

s.sallabi@qu.edu.qa

ملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على الجانب الدستوري في تفعيل القوة الناعمة، وعلى الدور الذي قد يلعبه الدستور والتشريعات في رسم صورة عن دولة قطر لدى الجمهور الزائر في حدث استضافة كأس العالم 2022، تدرس الورقة الهوية الدستورية لدولة قطر من الناحيتين الثقافية والاجتماعية، من خلال الوقوف على المحددات الدستورية للهوية الثقافية الاجتماعية للبلاد، وعناصر القوة الناعمة المتضمنة في الدستور، وتأثيرها الممكن على تنظيم كأس العالم 2022، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي إلى جانب المقابلة مع نخبة من المتخصصين، قُسمت الدراسة إلى مبحثين أساسيين: يتناول المبحث الأول محددات الهوية الثقافية في الدستور القطري وانعكاساتها على كأس العالم 2022؛ حيث يعرض المطلب الأول لبيان جوهرية الانتماء العربي في الهوية الثقافية لدولة قطر وانعكاسها على الحدث، ويعرض المطلب الثاني لبيان جوهرية الانتماء الإسلامي في الهوية الثقافية لدولة قطر وانعكاسها على الحدث، أما المبحث الثاني فيتناول المحددات الاجتماعية في الدستور القطري وانعكاسها على تنظيم كأس العالم 2022، ويعالج المسألة من خلال مطلبين: يكشف الأول عن مكونات النسيج الاجتماعي الدستوري لدولة قطر وانعكاسها على الحدث، ويبين المطلب الثاني ركائز النظام الاجتماعي في دولة قطر وانعكاسها على الحدث، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها ما يتعلق بانعكاس البعدين العرقي والديني على الحدث، وانعكاس ركائز النظام الاجتماعي كذلك على الحدث، لتخلص إلى مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة توعية الجمهور الزائر بالتشريعات، وإعمال مبدأ الموازنة بين المنافع والمضار وتأسيسه على منطلقات قانونية.

الكلمات المفتاحية: الدستور، الهوية الدستورية، كأس العالم، قطر، القوة الناعمة

* باحث مساعد، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.
** طالب دراسات عليا، جامعة قطر وجامعة حمد بن خليفة.

للاقتباس: الصلابي، سارة علي والبكري، أنوار نجيب، «الهوية الدستورية لدولة قطر وانعكاساتها على تنظيم كأس العالم 2022»، مجلة تجسير، المجلد الثالث، العدد 2، 2021، عدد خاص حول «الثقافة أداة لصناعة القوة الناعمة»

<https://doi.org/10.29117/tis.2021.0070>

© 2021، الصلابي، البكري، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

Research Article

Qatari Constitutional Identity and its Implications for the Organization of 2022 World Cup

Sara Ali Sallabi*

s.sallabi@qu.edu.qa

Anwaar Nagib Mohammad Albakry**

as1309464@student.qu.edu.qa

Abstract

This article sheds light on the constitutional role in soft power's empowerment. It looks at how the constitution and legislation may shape the perception of Qatar's prospective visitors for the World Cup 2022. The article studies the constitutional identity of Qatar, both culturally and socially, by identifying the constitutional determinants of Qatar's social and constitutional identity, as well as the soft power elements embodied in the constitution, and its possible impacts on the mega sporting event organization. In doing so, the article uses an inductive analytical method and interviews an elite group of specialists. The first section deals with the determinants of the cultural identity in the Qatari constitution, its impact on organizing the world cup 2022, and shows the importance of the Islamic affiliation in the cultural identity of Qatar and its impact on the event. The second section examines the component of the social and constitutional fabric and its impact on the event. The results reveal an impact of both the race and religion, and the constitutional foundations of the social regime in the event's organization. The article recommends raising the visitor's awareness about local legislation and carefully balancing the benefits with costs.

Keywords: Constitution; Constitutional identity; World Cup; Qatar; Soft power

* Research Assistant, Ibn Khaldun Center for Humanities and Social Sciences, Qatar University.

** Graduate Student, Qatar University & Hamad bin Khalifa University.

Cite this article as: Sallabi S A & Albakry A N M., "Qatari Constitutional Identity and its Implications for the Organization of 2022 World Cup", *Tajseer*, Volume 3, Issue 2, 2021, Special issue on "Culture as a Tool of Soft Power"

<https://doi.org/10.29117/tis.2021.0070>

© 2021, Sallabi S. A. & Albakry A. N. M., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مقدمة

تُشكّل الهوية الدستورية بوابة لفهم جانب من الثقافة والمجتمع، وكثيراً ما ترسم الدساتير محددات ثابتة تعبّر عن الهوية الثقافية، وعن التكوين الاجتماعي وركائز النظام الاجتماعي، فتصنع من ذلك هويةً دستورية لما ينبغي أن تكون عليه الثقافة وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، والهوية الدستورية بمثابة واجهة لاستيعاب الجوانب الثقافية والاجتماعية من منظار القانون، وفهم تأثير النصوص الدستورية وما يصدر على ضوءها من تشريعات تتصل بثقافة المجتمع وركائزه.

إنّ العوامل الثقافية والاجتماعية التي يحددها الدستور تضمّن في معطياتها مفاتيح لتفعيل القوة الناعمة والترويج للدولة وسمعتها العالمية، وإذا كان هذا الأمر مُتأثراً ببذل جهود ضخمة في العلاقات بين الدول والتعامل مع المجتمعات الأخرى، فإن فرصة يُفد من خلالها أفواج من الناس إلى الدولة تقطع عليها مسافة هائلة إذا ما استثمرت على الوجه الذي ينبغي بتفعيل القوة الناعمة، وفي هذا السياق تُقدّم دولة قطر على حدث مؤثّر، يتمثل في استضافة تنظيم كأس العالم 2022، وقد كانت دولة قطر قطعت أشواطاً حقيقية في بناء ترسانة متنوعة ومتكاملة للقوة الناعمة لا سيما في المجال الرياضي، إلا أن تنظيم هذا الحدث يمثل فرصة مثالية؛ لإحداث نقلة نوعية فريدة للبلاد في مجال القوة الناعمة تقطع الدولة من خلالها أشواطاً مضاعفة.

تأتي هذه الدراسة ضمن مشروع «الثقافة أداة لصناعة القوة الناعمة: استضافة كأس العالم 2022 نموذجاً» لتسلط الضوء على الجانب الدستوري في تفعيل القوة الناعمة، وعلى دور الدستور والتشريعات في رسم صورة عن دولة قطر لدى الجمهور الزائر في حدث استضافة كأس العالم 2022؛ حيث تهدف الدراسة لبيان الهوية الدستورية لدولة قطر من الناحيتين: الثقافية والاجتماعية، واستشراف انعكاسات تلك المحددات على الحدث، في محاولة للوقوف على عناصر القوة الناعمة التي نص عليها الدستور، لا سيما فيما يتعلق بمحددات الانتماء العرقية والدينية، وما يتعلق بمكونات النظام الاجتماعي وركائزه التي عزّزها الدستور.

يُجيب البحث عن سؤالين جوهريين: سؤال المحددات الدستورية للهوية الثقافية والهوية الاجتماعية للبلاد، وسؤال الانعكاسات على حدث تنظيم استضافة كأس العالم 2002، فيسعى لاستيعاب ملامح الهوية الثقافية والهوية الاجتماعية، كما رسمها الدستور ونص عليها، ثم يستنبط انعكاسات ذلك على الحدث.

بالنسبة إلى منهج الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي، باعتبار الدستور منطلقاً لهذه الدراسة؛ حيث تم استقراء نصوص الدستور الدائم لدولة قطر 2005 والمذكرة التفسيرية الخاصة به، وقُسمت الموضوعات تقسيماً يتلاءم مع إشكالية البحث؛ لإبراز المحددات الثقافية من جهة، والمحددات الاجتماعية من جهة ثانية، كما تم الاعتماد على تحليل المضمون لاستنطاق النصوص وتحليل الواقع لرصد انعكاسات النصوص على الحدث وفق المبادئ المطّردة والمفاهيم القانونية ذات الصلة.

إلى جانب ذلك اعتمدنا بصفة أساسية على المقابلة باعتبارها من أدوات البحث الكيفي لتعميق النظر في جانب الانعكاسات؛ حيث تم إجراء أربع مقابلات لأغراض هذا البحث مع نخبة متخصصة في مجال القانون بصفة عامة والقانون القطري بصفة خاصة، تم اختيارهم بناءً على تجربتهم في العمل القانوني ومعرفتهم وخبرتهم الأكاديمية في القانون القطري تحديداً، وشملت المقابلات ثلاثة من الأكاديميين المتخصصين وقاضية قطرية، وقد تضمنت كل مقابلة سبعة أسئلة جوهرية تغطّي محاور البحث: أولها: حول سقف الحرية الشخصية للجمهور الزائر وحدود النظام العام والآداب وفق الهوية الإسلامية التي نص عليها الدستور. وثانها: حول حضور اللغة العربية كجزء من الهوية الدستورية للدولة إلى جانب اللغة الرسمية التي يفرضها الاتحاد الدولي لكرة القدم. وثالثها: حول تأثير تفعيل مجلس الشورى على التشريعات المتصلة بالحدث، ورابعها: مدى امتلاك الدولة أساساً تشريعياً متيناً يضمن حرية النشاط الاقتصادي في إطار الحدث، وخامسها: مدى كفاءة الاستجابة التشريعية للمطالبات المتعلقة بحقوق العمال، وسادسها: مدى حاجة الترسنة التشريعية في البلاد

إلى مزيد من التحسينات التشريعية لمواجهة الحدث، وسابعها: مدى جواز إصدار تشريعات مؤقتة خاصة بالحدث، ولقد جرت المقابلة مشافهة مع اثنين من المتخصصين، وكتابةً مع اثنين آخرين، واعتمد البحث على استقراء آراءهم وعرضها عرضًا تحليليًا وفق المبادئ القانونية.

بالنسبة إلى الدراسات السابقة، لم نقف فيما بين أيدينا من مراجع قانونية على دراساتٍ تتعلق بالهوية الدستورية لدولة قطر وانعكاساتها على حدث الاستضافة تحديدًا، وإن كنا وجدنا بعض الدراسات القانونية التي اعتنت بنواح قانونية ذات صلة بالحدث، مثل دراسة أعدّها الأستاذ الدكتور حسن البراوي بعنوان «دور القانون في تطوير وتعزيز الاستدامة: قراءة في تطور الحماية القانونية للعمال في دولة قطر في ضوء تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2022» ركّز فيها على تأثير التشريعات المستحدثة في تحسين الحماية القانونية للعمال وكيف أثّرت هذه التشريعات التي كانت ضمن متطلبات التطوير والاستدامة على إصلاح النظام القانوني للعمل في دولة قطر.

كذلك نجد دراسة أخرى باللغة الإنجليزية تحت عنوان A code of conduct for tourists visiting Qatar for the world cup 2022، أعدها الأستاذ الدكتور أحمد مطر، متناولًا من خلالها تدوين مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك الجمهور الزائر في كأس العالم. وقد استعنا بهاتين الدراستين وغيرهما في بعض جزئيات البحث.

وجوابًا عن أسئلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين، يتناول المبحث الأول محدّدات الهوية الثقافية في الدستور القطري وانعكاساتها على كأس العالم 2022، حيث يعرض المطلب الأول لبيان جوهرية الانتماء العربي في الهوية الثقافية لدولة قطر وانعكاسها على الحدث، ويعرض المطلب الثاني لبيان جوهرية الانتماء الإسلامي في الهوية الثقافية لدولة قطر وانعكاسها على الحدث. أما المبحث الثاني فيتناول المحددات الاجتماعية في الدستور القطري وانعكاسها على تنظيم كأس العالم 2022؛ ليعالج المسألة من خلال مطلبين، يكشف الأول عن مكونات النسيج الاجتماعي الدستوري لدولة قطر وانعكاسها على الحدث، ويبين المطلب الثاني ركائز النظام الاجتماعي في دولة قطر وانعكاسها على الحدث.

أولاً: المحددات الثقافية في الدستور القطري وانعكاساتها على كأس العالم 2022

تعني معظم الدساتير برسم ملامح الهوية الثقافية للدولة، أخذةً في عين الاعتبار مجموعةً من المحددات الثقافية والاجتماعية كالعرق والدين واللغة والتعايش المشترك، وتختلف هُويّات الدول باختلاف تلك المحددات واختلاف السياق التاريخي لكل دولة¹. ولقد رسم الدستور الدائم لدولة قطر الهوية الثقافية من خلال النص على مُحدّدين أساسيين: محدّد الانتماء العرقي، ومحدّد الانتماء الديني، حيث عرّف قطر بأنّها دولة عربية دينها الإسلام²، ومن قبلها استهلّت الديباجة بأهمية الانتماءين: العربي والإسلامي للبلاد والاعتزاز بهما.

وفي هذا المبحث نحلّل النصوص التي تبرز جوهرية الانتماءين: العربي والإسلامي في الصورة الدستورية للبلاد، مُبيّنين انعكاس هذين المحدّدين على استضافة تنظيم كأس العالم 2022، فنفرّد المطلب الأول لبيان الانتماء العربي وانعكاسه على الحدث، ونفرّد المطلب الثاني لبيان الانتماء الإسلامي وانعكاسه على الحدث.

1. جوهرية الانتماء العربي في الهوية الثقافية لدولة قطر وانعكاسها على الحدث

ورد تعزيز الانتماء العربي في ديباجة الدستور، حيث اقترن بأهمية الانتماء الإسلامي وقُدِّمَ الانتماء العربي تقديرًا لفظيًا، وجُعِلَ مُنطلقًا للدستور ومُدركًا أساسيًا من مُدركاته³. فكان أول وصفٍ يُسنده المشرع لدولة قطر أنها عربية، إذ

1 - حسن عبد الرحيم السيد، وقفات دستورية: محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري، دار الوند، قطر، 2018، ص 19.

2 - المادة 1، الدستور الدائم لدولة قطر 2005.

3 - الديباجة، الدستور الدائم لدولة قطر 2005.

ابتدئ التعريف بهذه النسبة، فتقدّم إثبات انتماء دولة قطر العربي حتى على انتمائها الإسلامي، وهو ما يُنبئ عن تكرار وحرص شديدين من المشرع على إبراز الانتماء العربي وتكريسه.

ووصفُ دولة قطر بأنها عربيّة ينصرف لبيان جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية لها، فهو يشير إلى اللغة الأولى في البلاد، ويشير إلى الأصل والامتداد؛ ليحمل في حدّه الأدنى دلالتين: واحدةً تتعلّق باللغة والنطق، وأخرى تتعلّق بالنسب والعرق، وفيما يلي بيان ذلك، وبيان انعكاسه على حدث الاستضافة.

أ. اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد

صرّح الدستور بأن اللغة الرسمية لدولة قطر هي اللغة العربية⁴، فهي لغة التعامل والتواصل في كل المساحات الرسمية، ولأزْم ذلك أن تكون اللغة العربية لغة التشريعات، ولغة الأحكام القضائية، ولغة التعليم والمناهج في مختلف المؤسسات التعليمية الحكومية، ولغة التمثيل السياسي للدولة في المحافل الدولية⁵.

ولم يتوانَ المشرّع عن إصدار قانون حماية اللغة العربية، فألزم الجهات الحكومية وغير الحكومية بحماية ودعم اللغة العربية في كافة الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها، وباستعمالها في الاجتماعات والمناقشات والمعاملات، وفي كل ما يصدر عنها من قرارات ولوائح تنظيمية وتعليمات ووثائق وعقود ومراسلات وبرامج ومنشورات وإعلانات، مرئيةً كانت أو مسموعةً أو مقروءة⁶، وهو الأمر الذي له تطبيقات مماثلة في دول مختلفة⁷.

ولم يقتصر الأمر على التعامل الرسمي المتعلق بالسياسة الداخلية، إنما شملَ التعاملَ الرسمي الخارجي، فجعل اللغة العربية لغةَ المحادثات والمفاوضات والمذكرات والمراسلات، التي تتم مع الحكومات الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤتمرات الرسمية، كما اعتمدها لغةً أساسية في كتابة المعاهدات والاتفاقيات والعقود التي تعقد بين الدولة والدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، مع عدم ممانعته على اعتماد لغة أخرى شريطة إرفاق ترجمة إلى اللغة العربية إلى جانبها⁸.

وحرصًا منه على تعاقب اللغة على الأجيال جيلاً بعد جيل؛ جعلَ المشرع اللغة العربية لغةَ التعليم في المؤسسات التعليمية العامة، ما لم تقتض طبيعة المواد أن تُعلّم بلغات أخرى، وأفرد مادة أساسية مستقلة لتعليم اللغة العربية مفروضة على المؤسسات التعليمية الخاصة⁹. والأمر مثله بالنسبة للتعليم العالي¹⁰. وامتداداً لحرص المشرع على القطاع البحثي؛ اعتنى بنشر الأبحاث العلمية باللغة العربية كأصلٍ عام، مُجيزاً نشر الأبحاث العلمية بلغات أخرى شريطة تقديم ملخّص باللغة العربية¹¹.

ويظهر حرص المشرع على تكريس اللغة العربية وتثبيتها هويةً ثقافية للبلاد في أسى تجلياته، في النص على تسمية الشركات، والمؤسسات ذات الأغراض التجارية والمالية والصناعية والعلمية والترفيهية وذات الأغراض الأخرى بأسماء عربية، وهو ما يعني أن المشرع يسعى لإبراز اللغة العربية في الفضاء العام، فحتى الشركات والمؤسسات العالمية والمحلية

4 - المادة 1 الدستور الدائم لدولة قطر 2005.

5 - السيد، وقفات دستورية، ص 19.

6 - المادة 2، قانون رقم 7 لسنة 2019 بشأن حماية اللغة العربية.

7 - راجع: أحمد عبد الظاهر، «الحماية القانونية للغة العربية: دراسة مقارنة»، مجلة الحق، ع 14، 2009، 137-177.

8 - المادة 4، قانون حماية اللغة العربية.

9 - المادة 5، قانون حماية اللغة العربية.

10 - المادة 6، قانون حماية اللغة العربية.

11 - المادة 7، قانون حماية اللغة العربية.

التي امتلكت شهرة ذات علامة مسجلة بأسمائها الأجنبية، اشترط عليها كتابة أسمائها الأجنبية باللغة العربية¹²، وقد التفت المشرع إلى تفاصيل أكثر دقة وتفصيلاً في سبيل تعزيز اللغة؛ إذ نصّ على كتابة العلامات التجارية والأسماء التجارية والمسكوكات والطوابع والميداليات باللغة العربية، ثمّ أجاز كتابة ما يقابلها بلغة أخرى شريطة أن تكون اللغة العربية أبرز مكاناً¹³، وفرض على مخالفة هذا القانون عقوبات جنائية¹⁴.

وبإسقاط ما مضى على حدث الاستضافة، فلأخبر طبيعة عالمية تفرض على الدولة تبني لغات عالمية تحقق الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجماهير، الأمر الذي يستدعي فحص انعكاس اللغة العربية على تنظيم الاستضافة سواء فيما يتعلّق بالعبارات المستخدمة في الترويج للحدث، أو تذاكر المباريات، أو اللوحات الإعلانية، أو اللافتات التنظيمية... وما إلى ذلك.

والانعكاس القانوني المباشر لتعزيز اللغة العربية كمحدد ثقافي في الدستور، يقتضي أن تحوز اللغة العربية النصيب الأكبر في الفضاء العام المتصل بالحدث، فتكون لغة أساسية في الترويج للحدث داخل البلاد إلى جانب اللغات الرسمية المعترف بها لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم، وهي: الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية، كما حددها النظام الأساسي للاتحاد¹⁵، فوجود اللغة العربية في الفضاء العام المنظم للحدث مطلبٌ دستوري لكونها اللغة الرسمية للبلاد.

وفي هذا المقام ينبغي الإمعان في الغاية الأساسية من المنشورات الإعلانية، أو اللافتات واللوحات الترويجية، فهي لا تهدف للترويج للغة العربية في المقام الأول، بل تسعى لتنظيم الحدث من حيث وضع لافتات للدخول والخروج، أو ضمان حقوق معيّنة على تذاكر المباريات، أو غير ذلك، ولمّا كانت هذه الغاية من حيث الأصل غاية تنظيمية، فإن عدم معرفة الأشخاص باللغة العربية قد يحول دون وصول القواعد التنظيمية، ومن ثم يحول دون تطبيقها، وهو ما يعرقل غاية التنظيم، ولهذا فثمة مصلحة عامة قد تتخلّف في حال الاكتفاء باللغة العربية، وهو ما يستدعي الاستعانة بلغات أخرى عالمية، ومن المتوقع ألا يتم الاكتفاء باللغة الرسمية، خاصة مع وجود التكنولوجيا واللوحات الإعلانية الإلكترونية التي تحتمل وفقاً لتقنياتها تبديل اللغات إلى لغاتٍ عدّة¹⁶.

وعروجاً على التجارب السابقة لتنظيم حدث كأس العالم، نجد أن دولة جنوب أفريقيا كانت قد ضمنت في المنشورات والإعلانات والتذاكر لغة الدولة المستضيفة، وهو ما يعني أنه ليس ثمة مانع من الفيضا يحول دون إقرار اللغة العربية إلى جانب اللغة الرسمية، غير أن ذلك الأمر يخضع للعقود المبرمة بين الدولة المستضيفة والاتحاد الدولي لكرة القدم وما يتم الاتفاق عليه بشأن تصاميم التذاكر أو الإعلانات الخاصة بالبطولة¹⁷، وحسب تقدير القاضية إيمان الشهراني فإنه ينبغي على دولة قطر انتهاز هذه الفرصة في الترويج للغة العربية وثقافة الدولة وذلك من منطلق تعزيز قانون حماية اللغة العربية.

وللمتأمل في المسألة أن يدرك أهمية إبراز اللغة باعتبارها جزءاً من الهوية التي تشكّل جزءاً محورياً من القوة الناعمة للدول، غير أن اللغة ربما تكون عاملاً ضعيفاً في المعادلة إذا ما استحضرنّا قِصر مدّة الحدث، فمدّة الشهر ليست كافية لاكتساب اللغة، وغاية ما قد يعلق في الأذهان كلمات محدّدة تشيع في التداول مثل كلمات الترحيب والسؤال عن الحال وما شابه، فمحالٌ اكتساب الشخص للغة في هذه المدة، وحتى الكلمات البسيطة ربما يعسر تذكّرها وثباتها لدى الزوّار، فالتركيز على عناصر أخرى في الهوية القطرية لإبرازها في الحدث ربما يكون أكثر نفعاً، مثل إبراز الهوية القطرية من حيث الثياب

12 - المادة 8، قانون حماية اللغة العربية.

13 - المادة 10، قانون حماية اللغة العربية.

14 - المادة 11، قانون حماية اللغة العربية.

15 - FIFA Statutes, June 2019 edition, Art9.

16 - رأي د. حسن عبد الرحيم السيد، مقابلة خاصّة أجريت لأغراض هذا البحث، عن بعد، منصّة WebEx، 21 أبريل 2021.

17 - رأي القاضية إيمان سعود الشهراني، مقابلة خاصّة أجريت لأغراض هذا البحث، عن بعد، منصّة WebEx، 9 مايو 2021.

والعادات واحترام القيم والمبادئ المتعارفة في المجتمع، تلك المسائل الجوهرية التي تعكس نموذجًا يمكن استحضاره في ذاكرة الزوار، ويعكس صورة إيجابية عن دولة قطر تحثّ القوة الناعمة على أن تؤتي أكلها في العالم الخارجي، ولعل ذلك تجسّد بالفعل في شعار كأس العالم الذي استوحى من غترة الشال على الرغم من خلوه من اللغة العربية تمامًا، فمثل هذا النموذج هو نموذج يروّج للهوية الثقافية ويعكس سمّةً فريدة يسهل استحضارها في الذهن¹⁸.

ومن ناحية دستورية يرى الدكتور حسن السيد أن الغايات التنظيمية مقدّمة على غاية الترويج للغة العربية بوصفها محدّدًا في الهوية الثقافية للبلاد، وليس في الدستور مانع من إدراج لغات أخرى إلى جانب اللغة العربية لتحقيق الغايات التنظيمية، فحتى في المحاكم يتم توظيف مترجم لمن لا يعرف اللغة العربية من أجل تحقيق الوصول وتبيين الحقوق والالتزامات¹⁹، غير أنّ حضور اللغة العربية كلغة أساسية فيما يتصل بالحدث إلى جانب اللغات الرسمية واجب دستوري على الدولة.

ب. النَّسَبُ الْعَرَبِيُّ هُوَ الْأَصْلُ وَالْإِمْتِدَادُ

نصّ الدستور على أن «شعب قطر جزء من الأمة العربية»²⁰، وأردفت هذه العبارة بعد التأكيد على أن رسميّة اللغة العربية في البلاد، وبها نفهم أن انتماء الشعب القطري للأمة العربية انتماء متجاوز للاشتراك في اللغة، إلى الاشتراك في العرق العربي، فالنصّ يجعل الأمة العربية أصلًا للشعب القطري، ويفرّعها عنها كجزء منها.

وقد أشارت المذكرة التفسيرية إلى أن النصّ جاء ليؤكد الانتماء العربي إلى جانب التأكيد على استقلال قطر وتمتعها بالسيادة والاستقلال²¹، لكن هذا الاستقلال لا يعني الانفصال عن الانتماء للأمة العربية عرقًا ونسبًا بحسب الدستور، إذ الأمة العربية أصل للشعب القطري، وهذا الأخير جزء منها كما تدل الصياغة، ومن قبل ذلك أكدت الديباجة على الاعتزاز بالانتماء العربي، وهو ما جُعِلَ الأساس الثاني من أسس الدستور²².

ونلاحظ اعتناء المشرع بإثبات الانتماء لدائرة الانتماء الخليجي، وهو وإن لم يشير إلى هذا الانتماء في نصوص الدستور، إلا أنه التفت إليه في المذكرة التفسيرية مؤكّدًا على انتماء دولة قطر للخليج العربي، وأن استكمال بناء الدولة الحديثة قد رُوِيَ فيما رُوِيَ فيه واقع الانتماء الخليجي²³.

وحرص المشرع على تعزيز الانتماء العربي أكثر جلاءً من تعزيزه الانتماء الخليجي، ونسوّج ذلك باعتبار أن منطقيّة تتمثل في أن الانتماء العربي يتضمّن الانتماء الخليجي بوجهٍ أو بآخر، لكن العكس غير صحيح، ودليله أن الانتماء الخليجي المراد هو الانتماء الخليجي العربي بدليل نص المذكرة على أن دولة قطر «عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»²⁴. فالانتماء الخليجي هو انتماء اقتضته عوامل عديدة منها ما هو ثقافي ومنها ما هو جغرافي ومنها ما هو سياسي، على عكس الانتماء العربي الذي يميّز عن ذلك بعوامل تتصل بالجذر والنسب والعرق.

ويمتد الانتماء العربي إلى الاشتراك في قضايا الأمة العربية، فدولة قطر معنية بدعم القضايا العربية سواءً على مستوى الأمة العربية، أو على مستوى البلدان العربية وشعوبها، وهو ما نجد له أصلًا في النصوص التي بيّنت أن السياسة

18 - السيد، مقابلة خاصة، مرجع السابق.

19 - المادة 68، قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1990. «لغة المحاكم هي اللغة العربية. على أن للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون هذه اللغة بواسطة مترجم يؤدي اليمين القانونية قبل القيام بمهمته، بأن يقوم بالترجمة بالذمة والصدق».

20 - المادة 1، الدستور الدائم لدولة قطر.

21 - المادة 1، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

22 - الديباجة، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

23 - الديباجة، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

24 - الأساس الثاني من الديباجة، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

الخارجية للدولة تقوم على دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، بما في ذلك الشعوب العربية بحكم الانتماء العربي²⁵، فهذه النصوص توجه السياسة الخارجية للتأزر والتعاون العربي الذي يرسخ هذا الانتماء²⁶.

وإذا أسقطنا هذا المُحدد الثقافي على تنظيم كأس العالم 2022، فربما لا نجد له انعكاسًا بحكم عالميّة الحدث التي تفرض التزام الدولة المستضيفة بمبدأ حياد الرياضة، الذي يُلزم الدولة بعدم إقحام المعطيات السياسية في مجال إدارة وممارسة النشاط الرياضي، فلا يجوز توظيف السياسة في إدارة الرياضة، وهو ما يعني الحياد المطلق في عملية التنظيم، والتعامل مع الحدث وتنظيمه تعاملًا يتسم بالموضوعية²⁷.

وينبثق عن هذا المبدأ مبدأ آخر لا يقل عنه أهمية، وهو مبدأ المساواة وعدم التمييز، إذ لا يجوز فرض قواعد تنظيمية على أساس تمييزي، ووفقًا لهذا المبدأ في المجال الرياضي، يجب على الدولة المنظمة أن تكفل ممارسة النشاط الرياضي بمساواة تامة دونما تمييز، فالمواثيق الدولية التي تنظم الإدارات الرياضية تحظر كافة أشكال التمييز في المجال الرياضي²⁸، وهو ما يعني أن محدد الانتماء العربي أو الانتماء الخليجي لن يكون له انعكاس على الحدث سواءً في منح امتيازات معينة، أو وضع تسهيلات للمنتهين إلى العرق العربي أو الخليجي؛ لأن ذلك يتعارض مع المعطيات الدولية، إذ تُحظر كافة أشكال التمييز في المجال الرياضي²⁹.

وهذا الضابط الدولي لا يتعارض مع الدستور؛ لأن تعزيز الانتماءين: العربي والخليجي جاء؛ لتثبيت الهوية الثقافية ومد أواصر التعاون العربي الخليجي، لا لتشريع معاملة خاصة، فالدستور نفسه ينص على أن الناس سواء لا تمييز بينهم، فمعطيات هذا المبدأ ترتب عدم انعكاس الانتماء العربي على الحدث.

ومع ذلك لا نستبعد رؤية الجمهور العربي مندفع الحماس في تشجيعه المنتخبات العربية، وهذا لا يتعارض مع المبدأ الأنف بيانه، لأن التمثيل هنا مجتمعي صادر عن أفراد المجتمع، لا تمثيل قانوني صادر عن الدولة المنظمة، وهو جزء من روح اللعبة وحماستها، فلأن المجتمع القطري يدرك جوهرية الانتماء العربي في هويته ربما نجد انعكاسًا واقعيًا لذلك في حماسته مع منتخبات الدول العربية، غير أن هذا الانعكاس انعكاس اجتماعي للهوية الدستورية لا انعكاس قانوني، فهو لا يؤثر على مبدأ الحياد والمساواة وعدم التمييز ولا يتعارض معه.

2. جوهريّة الانتماء الإسلامي في الهوية الثقافية لدولة قطر وانعكاسها على الحدث

يتضح الانتماء الإسلامي في دستور قطر من مطلع الديباجة التي انطلقت من إدراك الشعب القطري لانتمائه الإسلامي الذي يعتز به، وصولاً إلى النص على أن دين الدولة هو الإسلام³⁰، فهذا البيان يؤصّل جوهريّة الدين الإسلامي في هوية دولة قطر، وإذا عبرنا تطوفاً على نصوص الدستور، لبانت لنا أصالة المحدث الإسلامي فيه، ومن خلال هذا المطلب نبينها ونبيّن

25 - المادة 7، الدستور الدائم لدولة قطر.

26 - السيد، وقرارات دستورية، مرجع سابق، ص 19.

يلقى الدكتور حسن السيد على هذه النقطة قائلاً: «غير أن هذا التوجيه للأسف الشديد يبقى رهين ما يصيب العلاقات السياسية بين الأنظمة العربية من قوة وضعف أو أخوة أو عداة ناجم عن أنظمة لا تشترك شعوبها المؤمنة بعروبها ودينها في اتخاذ القرار السياسي». المرجع السابق.

27 - عبد الناصر زياد هياجنه، «حياد الرياضة في الأزمة الخليجية من منظور قانوني»، المجلة الدولية للقانون، دار نشر جامعة قطر، مج 4، ص 4، 2019.

28 - FIFA Statutes, June 2019 edition, Art4, p11. "Discrimination of any kind against a country, private person or group of people on account of race, skin color, ethnic, national or social origin, gender, disability, language, religion, political opinion or any other opinion, wealth, birth or any other status, sexual orientation or any other reason is strictly prohibited and punishable by suspension or expulsion".

29 - عبد الناصر زياد هياجنه، القانون الرياضي: النظرية العامة للقانون الرياضي مع شرح التشريعات الرياضية في دولة قطر، دار نشر جامعة قطر، ص 31، 2021.

30 - المادة 1، الدستور الدائم لدولة قطر.

انعكاسها على حدث الاستضافة، ونقول: إن المحدد الإسلامي للهوية الثقافية في الدستور القطري له مظهرات تشريعية، وسياسية، واجتماعية، فهو مؤثر في عدة محاور دونك بيانها:

أ. المحور التشريعي

نصّ الدستور على أنّ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريعات، وأكدت المذكرة التفسيرية أنّ «عبارة دين الدولة هو الإسلام ليست مجرد عبارة نظرية، وإنما هي عبارة لها نتيجة عملية أساسية هي أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها وقوانينها ونظمها»³¹. وهذا يجزئنا للحديث عن الشقّ الثاني من نصّ المادة، فإذا كان الشقّ الأول يبيّن جوهرية الدين الإسلامي من الناحية النظرية، فإنّ تكملة النصّ تكشف عن جوهرية الدين الإسلامي من الناحية العملية.

فلم يجعل الدستور الإسلام محدّدًا ثقافيًا فحسب، بل جعله محدّدًا قانونيًا، فنصّ على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع؛ ليلزم السلطة التشريعية باتخاذ الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا عند وضع التشريعات، ولذلك نجد كثيرًا من القواعد القانونية أساس مبنائها هو الإسلام³²، فهذا النصّ بمثابة توجيه من المشرع الدستوري إلى المشرع العادي ليضع الشريعة الإسلامية نصب عينيه عند مباشرة اختصاصه في التشريع³³، وهذا النصّ جعل الشريعة الإسلامية أحد المصادر التي يُستهدى بها في صناعة التشريع، على خلاف المصادر الأخرى التي يلجأ إليها القاضي حين لا يجد نصًّا في التشريع، مثل العرف وقواعد العدالة وكذلك الشريعة الإسلامية، كما جاء في القانون المدني³⁴، فإذا كنّا قد عرفنا المصادر التي يلجأ إليها القاضي بموجب نصّ قانوني، فإنّ الذي يميّز الشريعة الإسلامية أن اتخاذها مصدرًا رئيسيًا بالنسبة للمشرع، كان بنصّ دستوري وليس بنصّ قانوني، وهو ما يعزّز جوهرية الشريعة الإسلامية في الهوية القانونية للدولة.

وفي تفسير النصّ أشارت المذكرة التفسيرية إلى أن نقاشًا موضوعيًا أُثير بخصوص الصياغة، فذهب فريق للقول بأنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريعات، في حين ذهب فريق آخر إلى أنها أحد مصادر التشريع الرئيسة، لكنها ليست المصدر الرئيس، وهي الصياغة التي استقرّ الدستور عليها³⁵، ومن المعلوم أن الصياغتين تحمّلان انعكاسات متباينة في الواقع العملي، فالأولى تجعل الشريعة الإسلامية مرجعًا ثابتًا لا تجوز الحيدة عنه بوجه، والثانية تجعلها أحد المراجع الجوهرية التي يُستهدى بها إلى جانب غيرها من المراجع³⁶.

هذا الموقف الذي سلكه المشرع القطري أراد منه تحقيق قدرٍ من المرونة على مستجدات الواقع بفتح الباب لمصادر أخرى يكون لها الثقل ذاته في العملية التشريعية، وهو موقف حسن يتفق وروح الشريعة الإسلامية، فليس القصد منه جعل الشريعة الإسلامية خيارًا ثانويًا، فالنصّ صريح في أصلية الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع إلى جانب المصادر الأخرى، وهذا النصّ وإن نفى عن الشريعة الإسلامية التجرد، إلا أنه أثبت لها التفرد، خصوصًا وأنها المصدر الرئيس الوحيد الذي دُكر بالأداة الدستورية؛ ليساهم في صناعة التشريع، في الوقت الذي جاءت فيه المصادر الأخرى بالأداة القانونية لتساهم في تطبيق التشريع.

مراد النصّ أن يأخذ مجلس الشورى الشريعة الإسلامية بالحُسبان عند صياغته النصوص التشريعية، والأمر ينطبق على السلطة التنفيذية عند إصدارها اللوائح، فهذا التحديد لا ينبغي أن يُفهم كدعوة للتخلي عن مبادئ الشريعة لا سيما

31 - المادة 1، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

32 - راجع: حسن حسين البراوي، المدخل لدراسة القانون القطري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2013، ص 157-160.

33 - حسن حسين البراوي، «تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري: دراسة مقارنة»، المجلة الدولية للقانون، دار حمد بن خليفة للنشر، 2013، ص 8.

34 - المادة 1، القانون المدني رقم 22 لسنة 2004. «تسري النصوص التشريعية على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بمنطوقها أو بمفهومها. 2- إذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى الشريعة الإسلامية، فإذا لم يجد، حكم بمقتضى العرف، وإلا فبمقتضى قواعد العدالة».

35 - المادة 1، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

36 - البراوي، «تأثير الشريعة...»، المرجع السابق، ص 6.

وأنّ «الكل يجمع على أنه لا يجوز أن يصدر تشريع في قطر يخالف المبادئ القطعية الثبوت، قطعية الدلالة من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء»³⁷. وهو ما جعل الأساس الأول للدستور في ديباجة المذكرة³⁸.

واقع التشريع يثبت تأثره بالشريعة الإسلامية، فقانون الأسرة يستند للمذهب الحنبلي³⁹. وقانون العقوبات ينصّ على سريان أحكام الشريعة في جرائم الحدود والقصاص والدية⁴⁰، وكثير من الأحكام القانونية هي ذات أصل إسلامي، وهذا يجرنا للحديث عن انعكاسات الشريعة الإسلامية وتأثيرها على التشريع في حدث الاستضافة.

من حيث المبدأ؛ لا مراء أن الشريعة الإسلامية تسعى للازدهار وتحض على التمكين وتحضّر المجتمعات الإنسانية وطنياً ودولياً، فالإنسان مكلف بعمارة الأرض والسعي فيها، مستخلف فيما يملك على الوجه الذي يرضي الله عز وجل. وتتجاذب معطيات الحدث إشكالية حساسة تمثل في مجموعة العوامل المتضاربة ما بين متطلبات الشريعة الإسلامية وما بين المقتضيات الدولية لتنظيم الحدث، والطبيعة العالمية للحدث تفرض وفود أفواج من الناس ينتمون لمعتقدات وديانات وأيدولوجيات ذات تصورات شديدة التباين، قد يتعارض بعضها مع ما هو ثابت في الشريعة الإسلامية التي اعتمدها الدستور القطري مصدرًا رئيسًا للتشريع.

لعلّ أكثر النقاط اشتباكًا وتماصًا بذلك، ما يتعلق بالحرية الشخصية، وما يتفرع عنها من حريات متشعبة، والحرية الشخصية مكفولة بموجب الدستور القطري⁴¹، لكن الإشكال في هذا السياق يتعلّق بحدود الحرية الشخصية، فصحيح أن الدستور كفّلها، لكنه في الآن ذاته أصل جوهريّة الشريعة الإسلامية في التشريع، الأمر الذي يُفهم معه أن ضبط حدود الحرية الشخصية محكوم بحدود الحرية في الشريعة الإسلامية، وعليه: فالنص الذي يقضي بمخالفة قطعيّات الشريعة من المحكم في القرآن الكريم أو السنة النبوية لا يُعتد به، وذلك استنادًا لما نصت عليه المذكرة التفسيرية في معرض شرحها للمادة الأولى من الدستور القطري⁴².

لقد أبدت القاضية إيمان الشهراني رأيًا مفصّلًا في هذه المسألة، مبيّنة أن الحدث من الناحية التشريعية يغطيه مرجعان أساسيان: الأول هو الدستور الذي يشكل اللبنة الأساسية للتشريعات الوطنية، والثاني هو النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم وهو المعني بالإشراف على البطولة، فهاتان الوثيقتان تشكّلان الكتلة المرجعية في تحديد التشريعات الخاصة بتنظيم سلوك الزوّار، وبالنظر لهذين المرجعين ثمة مسألتان تشكّلان نقطة خلاف:

المسألة الأولى: تتعلق برفض استضافة فريق، بسبب التوجهات السياسية أو الخلفيات الدينية، وهذه المسألة محسومة من قبل الفيفا، إذ يحظر ذلك على الدولة المستضيفة وفق مبدأ الرياضة للجميع⁴³، وقد سبق أن تصاعدت الاعتراضات الشعبية في بطولات رياضية سابقة نظمتها قطر ندّدت باستضافة لاعبي الكيان الصهيوني، غير أن هذه الاعتراضات لم تؤثر على الأمر من الناحية القانونية؛ لأن الدولة مُلزمة باستقبال الجميع دون تمييز على أسس سياسية، وإذا تعاملت الدولة على أساس تمييزي، فإن الفيفا تملك فرض عقوبات عليها، إما بسحب البطولة، أو فرض غرامات، أو منعها من استضافة البطولات مستقبلاً⁴⁴.

تجدد الإشارة إلى أن ذلك ينطوي على إيقاف العمل بنصوص قانون تنظيم مكتب مقاطعة إسرائيل في قطر، الذي

37 - المادة 1، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

38 - الديباجة، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

39 - المادتين 3، 4، قانون الأسرة رقم 22 لسنة 2006.

40 - المادة 1، قانون العقوبات رقم 11 لسنة 2004.

41 - المادة 36، الدستور الدائم لدولة قطر.

42 - رأي د. حمد حامد الحبابي، مقابلة خاصة أجريت لأغراض هذا البحث، مكتوبة عبر البريد، 10 مايو 2021.

43 - Laws of the Game 20/21, IFAB, Switzerland, June 2020. p. 14, 18.

44 - الشهراني، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

حظر التعامل مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم، أو الذين يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا أيًا كانت طبيعة التعامل، وسواءً أكان هذا التعامل بالذات أو بالوساطة⁴⁵، وهو ما يتعارض مع التشريع الداخلي من الناحية القانونية.

المسألة الثانية: تتعلق بتوفير المواد المسكرة والخدمات المخالفة للقانون، وقد نص قانون العقوبات القطري على أن «يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وبالغرامة التي لا تزيد على ثلاثة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعاطى خمراً، أو شراباً مسكراً، في مكان عام أو هياً أو أعد محلاً، أو منزلاً؛ لتعاطي الخمر، أو المسكرات، ويُعاقب بذات العقوبة، كل من وجد في حالة سكر بالطريق العام، وكل من أقلق الراحة بسبب سكره»⁴⁶.

تعلق القاضية إيمان الشهراني على التّص: بأن تعاطي المواد المسكرة بحد ذاته ليس جريمة، فالتجريم مرتبط بارتكاب الفعل في مكان عام، وتالياً يجوز الحصول عليها أو تعاطيها في أماكن محددة لفئات محددة في غير الأماكن العامة، وهذه المسألة أثارت قلق الجمهور الزائر، خصوصاً الفئات التي تنتمي إلى ثقافات تعبر عن البهجة والفرح بتناول المسكرات، وقد صرحت الفيفا أن المشروبات الكحولية ليست جزءاً من الثقافة القطرية، وأنها ستُتاح في مناطق محددة، ومن ثم فإن الدولة انتهجت نهج المواءمة في هذا الصدد، بحيث لم تحظر الأمر على الإطلاق، ولم تبحه على أوسع نطاق⁴⁷.

للدكتور حسن السيد نظرة مختلفة؛ حيث أفاد بأن الجانب القانوني محسوم في هذه المسألة باعتبار النصوص الصريحة التي تحظر هذه الممارسات في قانون العقوبات⁴⁸، وهي امتداد للشريعة الإسلامية التي نصّ عليها الدستور، غير أن مخالفة هذه النصوص لا تنحصر في الحدث فحسب، إذ لا يُراعى تجريم ذلك في واقع الحال بصرف النظر عن الحدث، بدليل السماح لبعض الفنادق ببيع المواد المسكرة وتداولها، بل وثمة شركة قطرية تقوم بعملية إنتاج وتصدير الخمر بالمخالفة للقانون، فقانون العقوبات ينص صراحةً على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف ريال، كل من استورد، أو صدّر، أو صنع، أو استخرج، أو حضر خمراً، أو شراباً مسكراً»⁴⁹. ومثل هذا التعارض بين النصوص القانونية والواقع العملي يحدث نتاج غياب مؤسسات الرقابة على نحو يعطلّ العمل بالقانون وإن كان نافذاً في النصوص المكتوبة.

ولا ينبغي إغفال ما تشكّله هذه العناصر من أهمية في المتطلبات العالمية لتنظيم الأحداث الرياضية، فثمة تعارض شديد الجلاء بين ما تفرضه الشريعة الإسلامية من حظر هذه الممارسات، وبين ما تفرضه المتطلبات العالمية من إرضاء لمتطلبات كافة شرائح الجمهور الوافد، وفي ظل هذا التعارض الواضح يثور التساؤل حول مصير هذه النصوص القانونية، وما إذا كان سيتم تعطيلها باعتبار استثنائية الحدث تعويلاً على طبيعته العالمية، وما إذا كان التوفيق بين المصالح والمضار وتوازن المصالح الشرعية والواقعية يقتضي التماهي مع هذه التجاوزات بحسابها وسائل وأن الغاية تبرر الوسيلة⁵⁰.

وفي تقديرنا أنه من الناحية القانونية البحتة فالمسألان تشكّلان تعارضاً ظاهراً مع الدستور والنصوص القانونية، فالحالة التي يجوز فيها وقف العمل بالقانون هي الظروف الاستثنائية⁵¹، وليس في حدث الاستضافة الشروط الموضوعية والشكلية التي تخولنا معاملته معاملة الظرف الاستثنائي. ثم من الناحية الواقعية، ثمة فجوة ما بين النصوص والواقع، فعلى سبيل المثال نجد أن حيازة الخمر تجد طريقها بمجرد الحصول على ترخيص من الإدارة المختصة رغم نصوص

45 - المادة 5، قانون تنظيم مكتب مقاطعة إسرائيل في قطر رقم 13 لسنة 1963.

46 - المادة 270، قانون العقوبات رقم 11 لسنة 2004.

47 - الشهراني، مقابلة خاصة، مرجع السابق.

48 - راجع: المواد 270، 272، 273، قانون العقوبات رقم 11 لسنة 2004.

49 - المادة 272، قانون العقوبات.

50 - السيد، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

51 - المادة 69، الدستور الدائم لدولة قطر.

قانون العقوبات التي تحظر ذلك، وتالياً فإن الفجوة بين الواقع والنص سابقةً على حدث تنظيم كأس العالم 2022، وهو ما أشار إليه الدكتور حسن السيد في تسويغ اعتقاده بأن الدولة ستتهجج نهج السماح بمثل هذه التجاوزات.

فبشأن الانعكاس المتوقع على الحدث يعتقد الدكتور حسن السيد بأن الدولة سوف تقدّم المعايير العالمية، التي تفرض السماح بمثل هذه الممارسات على نصوص الدستور التي تحظرها، ومع ذلك قد تراعي الدولة نطاق السماح بحيث تجعله في أماكن محددة؛ لأن المسؤولين على إدراك تام بأن هذه المسائل قد يستهجنها المجتمع، وأنها تخالف النصوص القانونية والثوابت الدينية، ومن ثم يُتوقع أن تضع الدولة خطة توائمها بين متطلبات الحدث وبين استهجان المجتمع من خلال حصر نطاق السماح بمثل هذه الأمور في أماكن محددة⁵².

وهذا ما صرّحت بها الجهات الرسمية: «بما أن المشروبات الكحولية ليست جزءاً من الثقافة القطرية، ستكون متاحة في مناطق محددة...»⁵³. ومنه نفهم أن تناول المواد المسكرة سيكون محظوراً داخل الملاعب وفي غير الأماكن المخصصة لذلك⁵⁴.

وبذلك فإنّ منهجاً توفيقياً تحاول الدولة أن تتبناه - على الرغم من وجود مخالفة صريحة للنصوص الثابتة في هذا الشأن - بين الاستجابة لمقتضيات الاستضافة وما يفرضه عليها الاتحاد الدولي، ومراعاة البعد الإسلامي في الهوية الثقافية للدولة، بحيث يبقى تطبيقه في حدود ضيقة لا تطال الفضاء العام.

ب. المحور السياسي

يأخذ الدين الإسلامي في المنظومة الدستورية مظاهر سياسية، لعلّ أبرزها أداء القسم حين تقلّد المناصب السياسية، وهو مبدأ دستوري يلتزم به الأمير قبل مباشرة صلاحياته⁵⁵. وكذا ولي العهد عند تعيينه⁵⁶، وأعضاء مجلس الشورى⁵⁷، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام الأمير⁵⁸، حيث تفرض اليمين الدستورية في منطوقها قسمًا مُعظّمًا باحترام الشريعة الإسلامية⁵⁹. واليمين الدستورية تعكس ما للوزاع الديني من ثقل في العملية القانونية، فعدم أداء اليمين الدستورية يُعدّ خللاً في الإجراءات الشكلية قد يحول دون ممارسة الصلاحيات التي يكتسبها صاحب المنصب، فأداء اليمين الدستورية بحسب الغالب في رأي الفقه القانوني هو نقطة الانطلاق في ممارسة الصلاحيات الدستورية المقررة، على أن جانباً من الفقه يرى بأن عدم استيفاء إجراء أداء القسم يجعل قرار التنصيب معيباً لإخلاله بالشروط الشكلية⁶⁰، وكما يظهر أنّ اليمين الدستورية يُلزمُ بأدائها أصحاب القرار، وعلى رأسهم الأمير رأس السلطة التنفيذية، وهو ما يعكس حساسية المسألة وتأثيرها، ويجلو الوزاع الديني بإدراك أنّ نكث القسم الدستوري لا يرتب أثراً في الواقع القانوني، فلئن كان من المتصور أن ترتب المخالفات الناجمة عن الحنث بالقسم انعكاسات قانونية وتأديبية، لكنّ نكث القسم بحدّ ذاته لا يرتب أثراً مباشراً؛ إذ القسم بمثابة إرجاء للمحاسبة إلى يوم الآخرة، فهو مخاطبة للضمير الإنساني والتزام ديني لا التزام قانوني، فاليمين الدستورية بذلك تشكل رادعاً معنوياً لا رادعاً قانونياً⁶¹.

52 - السيد، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

53 - أجنبية بعض الأسئلة المتكررة حول اللجنة العليا للمشاريع والإرث وكأس العالم FIFA قطر 2022. www.qatar2022.com

54 - Muhammad Yahya Matar, "A Code of Conduct for Tourists Visiting Qatar for the World Cup 2022", *International Review of Law*, Vol.

2019, Special Issue on the conference of "Law in Keeping Up with Tourist Activity: Specificities and Prospects", p. 227.

55 - المادة 74، الدستور الدائم لدولة قطر.

56 - المادة 10، الدستور الدائم لدولة قطر.

57 - المادة 92، الدستور الدائم لدولة قطر.

58 - المادة 119، الدستور الدائم لدولة قطر.

59 - منطوق القسم: «أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية...»، المواد: 10، 47، 92، 119، الدستور الدائم لدولة قطر.

60 - زهراء عبد الحافظ محسن، «اليمين الدستورية ما لها وما عليها»، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج 12، ع 40، 2019، ص 40.

61 - علي مجيد العكيبي، «اليمين الدستورية»، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، مج 2، ع 31، 2017، ص 7.

كما نلاحظ أن تسمية الجهة التي تتولى السلطة التشريعية بمجلس الشورى دون غير ذلك من التسميات، يعكس تأثراً واضحاً بالشريعة الإسلامية؛ لأن لفظ الشورى هو لفظ ذو حمولة إسلامية، فلم يذهب المشرع القطري مذهب المشرع المصري ويسمى الجهة التي تتولى السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي⁶²، أو مجلس الأمة على غرار مذهب المشرع الكويتي⁶³، وهذه التسمية على الرغم من انعدام انعكاساتها القانونية العملية، إلا أنها تعكس تأثر المشرع بالشريعة الإسلامية، وحرصه على نقش الصورة الإسلامية في صياغة نصوص الدستور حتى على أبسط نطاق، ونستشف ذلك من بيان المذكرة التفسيرية التي أكدت على مبدأ الشورى، وهو مبدأ إسلامي أساسه قوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم)⁶⁴؛ حيث جعلت المذكرة التفسيرية مبدأ الشورى أحد الأسس التي يقوم عليها الحكم، وشددت على متابعتها لركب التراث الإسلامي وتكريس الشورى، مبيّنة بأن الشورى تتمثل في المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات⁶⁵.

وانعكاس جوهرية الشريعة الإسلامية في الجانب السياسي وتأثير ذلك على حدث الاستضافة، يجعل عددًا من التساؤلات مثار انتباه المتأمل، لاسيما لمن يقرأ الواقع الذي أثمر عن بوادر تفعيل مجلس الشورى المنتخب في أكتوبر المقبل⁶⁶، إذ يقتضي الحال تحليلاً لتأثير مجلس الشورى- فيما لو تمّ انتخابه- قبل الحدث على التشريعات المنظمة للحدث، وما إذا كان سوف يعلي من مقتضيات القسم على نحوٍ نلاحظ فيها ما يُنبئ عن انعكاس مباشر؛ لاحترام الشريعة الإسلامية من خلال سن تشريعات معينة من قِبَل المجلس المنتخب تحاول درء التعارض ما بين الممارسات التي تبيحها اشتراطات الاتحاد الدولي لتنظيم الاستضافة، وما بين مقتضيات الدستور باحترام الشريعة الإسلامية التي تحظر مثل هذه الممارسات.

إذا نظرنا إلى الصلاحيات الممنوحة للأعضاء نجد أن الدستور قد جعل لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى صلاحية تقديم مقترح للتشريع، ثم لو أمعنا النظر في سلسلة التشريع والمراحل التي يمر بها ذلك المقترح قبل صدوره، نجد المقترح بعد أن يقبل قبولاً مبدئياً من قِبَل المجلس، يُحال إلى لجان المجلس المختصة لإبداء الرأي فيه، ثم يُعاد عرضه على المجلس، فإن ارتأى قبوله؛ يُحال إلى لجنة الشؤون القانونية لوضعه في صيغة قانونية، ثم يُحال بعد ذلك إلى الحكومة لأخذ رأيها فيه، ثم يعاد إلى مجلس الشورى مُجدّداً؛ لينظر في ملاحظات الحكومة ويتم التصويت عليه من قبل المجلس، ثم إذا أقره المجلس يُرفع لسمو الأمير للتصديق والإصدار⁶⁷.

وإذا عرفنا ذلك ندرك طول المدة التي يستغرقها مرور اقتراح مجلس الشورى، وتالياً فإن انعكاس المحدد الديني في المحور السياسي على الحدث يبدو ضعيفاً للغاية، لطول إجراءات صدور التشريع مقابل قصر مدة الحدث التي لا تتجاوز الشهر، علاوة على أن ذلك يعتمد بشكلٍ كبير على الأعضاء المنتخبين الذين يصلون للمجلس وتوجهاتهم الفكرية، فالأمر يعتمد على ما تفرزه الانتخابات من نتائج، وغاية التأثير المتصور على الحدث أن يكون ثمة نوع من التفاعل بين النواب والأعضاء من خلال اقتراح بعض النصوص المرتبطة بالحدث، بحيث يتم الترويج لفكرة معينة داخل المجلس وتداولها وإثارة الرأي العام بخصوصها، لكن ظهورها في قانون يُلمَسُ في الواقع العملي أمر مستبعد إلى حدٍ كبير، وإذا أضفنا إلى ذلك طول الإجراءات وما يقتضيه من زمن؛ تبين لنا ضعف انعكاس ذلك الجانب على الحدث⁶⁸. ويزيد من استبعاد هذا الانعكاس أن الدستور يجعل لسمو الأمير سلطة الاعتراض على أي مشروع قانون ويعيده إلى مجلس الشورى مشفوعاً بأسباب الاعتراض⁶⁹، فحتى لو افترضنا جدلاً وجود قانون يمثل الشعب ويؤثر في الحدث فإن صلاحية الأمير تمكّنه من الحيلولة

62 - الفصل الأول، الباب الخامس، دستور مصر 2014.

63 - المادة 51، دستور الكويت 1962.

64 - الآية 38، الشورى، القرآن الكريم.

65 - الديباجة، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

66 - خطاب سمو الأمير في افتتاح الدورة 49 لمجلس الشورى، 3 نوفمبر 2020. www.shura.qa

67 - حسن عبد الرحيم السيد، المدخل لدراسة القانون الدستوري القطري، ط3، كلية القانون، جامعة قطر، 2020، ص243.

68 - السيد، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

69 - المادة 106، الدستور الدائم لدولة قطر.

دون دخوله حيز النفاذ، فالتشريعات الصادرة من مجلس الشورى المنتخب يستطيع الأمير ردها بأسباب مشفوعة في حال عدم تصديق الأمير عليها في غضون ثلاثة أشهر، فإذا أصر مجلس الشورى على التشريع ذاته، يلزم لإقراره موافقة ثلث أعضاء المجلس، الأمر الذي يكاد يكون مستحيلًا بحكم الثلث المعين في المجلس، وحتى لو تمّ التوصل إلى الأغلبية المطلوبة وصادق الأمير على القانون، فإنه ما يزال من صلاحيات الأمير وقف العمل بالقانون عند الضرورة القصوى لمدة تخضع لسلطته التقديرية⁷⁰، فخلاصة القول: إن انعكاس البعد الإسلامي فيما يتعلق بالمحور السياسي على حدث الاستضافة يُعدُّ ضئيلًا للغاية إن لم يكن معدومًا.

ج. المحور الاجتماعي

تظهر جوهرية الشريعة الإسلامية في المحور الاجتماعي في جوانب عديدة، أهمها مبدأ عدم التمييز بين الناس أمام القانون على أساس الدين، فهذا المبدأ وإن كان الدستور قد نصّ عليه⁷¹؛ إلا أنه في حقيقته امتدادًا لما تملّيه الشريعة الإسلامية من عدم التمييز في الحكم على أي أساس⁷²، ونجد وضوح المنطلق الإسلامي لحظر التمييز واضحًا في المذكرة التفسيرية التي عقبت عليها بأن «هذه المادة تساوي بين الناس جميعًا (الناس سواسية كأسنان المشط)؛ لذلك فقد حظر الدستور التمييز بين الناس بسبب أصولهم أو أجناسهم أو ما إلى ذلك». فهنا اقتبست المذكرة التفسيرية نصًا إسلاميًا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لتبيّن المنطلق الذي بنت على أساسه مبدأ المساواة بين الناس أمام القانون⁷³؛ ولقد كان انعكاس الانتماء الإسلامي على الجانب الاجتماعي متجليًا في المذكرة التفسيرية أكثر من تجلّيه في الدستور، فكانت المقومات الاجتماعية للدولة منطلقة من وحي الشريعة الإسلامية كما يخبرنا بذلك الأساس الرابع من المذكرة⁷⁴.

بدراسة تأثير ذلك على تنظيم كأس العالم 2022، تتجاذب اهتمامنا مسألة التشريعات الخاصة بالحدث، فوفود الأفراد من مختلف المجتمعات إلى داخل المجتمع القطري ذي الهوية الإسلامية يعني أن احتكاكه بأفراد من مجتمعات ربما لم يسبق له الاحتكاك بها من قبل، وهذه المجتمعات تنتهي لخلفيات ثقافية ومرجعيات دينية متباينة تنعكس على التصرفات، وربما تصطدم بالنظام العام للمجتمع القطري المرتكز إلى أسس الشريعة الإسلامية أو حتى إلى الأعراف والعادات وتقاليد المجتمع القطري⁷⁵، مثل ما يتعلق بمفهوم الحشمة، وحدود الثياب، وحدود التلامس الجسدي بين الجنسين، والحرية الجنسية في الفضاء العام، فبعض الممارسات المتصلة التي تعترف بها بعض المجتمعات ربما تلاقى استهجان المجتمع القطري تبعًا للعُرف الذي يحكم النظام العام للمجتمع والذي قد يجد في مثل هذه السلوكيات خدشًا للحياء العام أو ما إلى ذلك⁷⁶.

في هذا السياق أشارت القاضية إيمان الشهراني إلى مسألة التعبير عن الميل الجنسي في الفضاء العام، مبيّنة أنها محسومة من ناحية الاتحاد الدولي لكرة القدم الذي يحظر التمييز على أي أساس، غير أنها لا تزال محل جدل وتساؤل في مدى قبول رفع علم المثليين جنسيًا في مدرجات الملاعب وما قد يثيره ذلك من استهجان المجتمع، ولم تفصح الجهات المنظمة عن كيفية التعامل مع هذه الممارسات وهي مخالفة بطبيعتها للنظام العام في المجتمع القطري، والمتوقع أن دولة قطر لن تستطيع مخالفة اشتراطات الاتحاد، فمن المرجح أن تعتمد إلى نهج المواءمة كما فعلت في مسألة الخمر، فتسمح

70 - الحبابي، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

71 - المادة 35، الدستور الدائم لدولة قطر.

72 - السيد، وقفات دستورية، المرجع السابق، ص 125.

73 - المادتان 34، 35، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

74 - الأساس السابع، الديباجة، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم لدولة قطر.

75 - المادة 57، الدستور الدائم لدولة قطر. أكدت على الالتزام بالنظام العام والآداب العامة ومراعاة التقاليد الوطنية والأعراف المستقرة.

76 - راجع: المادة 57، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

بمثل هذه الممارسات في حدود معينة، كأن يسمح بها في نطاق الملاعب دون بقية الأماكن العامة⁷⁷. وفي ذلك نجد أن من صلاحيات اللجنة المنظمة اقتراح مشروعات القوانين ذات العلاقة بكأس العالم، وإبداء رأيها بشأن المشروعات المقترحة بخصوص كأس العالم⁷⁸، فإلى أي مدى قد تُسنّ تشريعات خاصة لضبط مثل تلك الممارسات حظرًا أو إباحةً؟ وهل من أساس تشريعي لوضع تشريعات مؤقتة تتعلق بحدوث بعينه لضبط سلوك المجتمع، بحيث تنقضي بانقضائه؟

يرى الدكتور حسن السيد أنه لا مانع من صدور تشريعات تنظم حدثًا معينًا وتنتهي بانتهائه، غير أنه أشار إلى أمرٍ بالغ الأهمية يتعلّق بالتفريق بين الحالة التي يكون فيها التشريع المؤقت يتعارض مع تشريع من المرتبة نفسها، وبين الحالة التي يكون فيها التشريع المؤقت يتعارض مع الدستور، ففي الأولى ليس ثمة حرج قانوني في تقييد القانون الخاص للقانون العام في مرحلة مؤقتة، لكن في حالة التعارض مع الدستور لا بد من وجود ظروف استثنائية تسوّغ تجاوز الدستور حفاظًا على مصالح عُليا في المجتمع ربما لن تتأتى إلا بتعطيل النصوص الدستورية، أما فيما يتعلق بتعارض التشريعات المؤقتة مع القيم والثوابت المجتمعية، ومدى تأثير هذا التعارض على صحّة تلك التشريعات، ينبغي لفت النظر إلى زوايا مختلفة تُوازن بين المنافع والمضار، فالدولة أمام التزام عالمي يفرض مجموعة من الالتزامات الضمنية التي ارتضتها الدولة بقبولها الالتزام بالاستضافة، فإن كان السماح بمثل تلك الممارسات -التي ربما تعارض مع ثوابت المجتمع- ضمن اشتراطات قبول الالتزام بالحدث؛ فإن الأمر يعني أن عدم السماح قد يرتب فرض عقوبات على الدولة، ومثل هذه المسائل يجب أن تراعى فيها الدولة مجموعة من الاعتبارات المتضاربة، وتسعى إلى خلق نقطة توازن فيما بينها⁷⁹.

وفي تحليل النقطة ذاتها ترى القاضية إيمان سعود الشهراني أن إصدار تشريعات مخالفة للدستور لا يمكن أن يجد له سندًا قانونيًا، خصوصًا وأن الفيلا لا تطالب بتغيير القوانين على نحو يتعارض مع النظام الدستوري للدولة المستضيفة، إنما تطالب بمواءمة تلك القوانين على ضوء النظام الدستوري المستقر، ولم يسبق لدولة مستضيفة أن أصدرت تشريعات مؤقتة تخالف دستورها، لكن الذي حدث في بعض الدول هو وقف العمل ببعض نصوص القوانين لكونها تتضمن انتهاكًا للحقوق والحريات بصفة عامة، مثلما حدث في فترة استضافة روسيا لكأس العالم. فإذا كان من المتعين على الدولة المستضيفة أن تجري بعض التعديلات في قوانينها من أجل استيعاب الحدث، فذلك لا يعني أن الاتحاد يمكنه فرض إرادته لتغيير النظام العام، وبقدر ما تلتزم الدولة باشتراطات الاتحاد بقدر ما يلتزم الاتحاد بعدم فرض أمور تعارض النظام الدستوري.

وعلى ذلك فالزوار ملزمون بالاطلاع على قوانين الدولة وعدم مخالفتها، والالتزام بالحدود التي تقرها التشريعات الوطنية، فالحرية الشخصية ليست مطلقة، بل تخضع لسلطان القانون⁸⁰، والتعطيل المفاجئ للقوانين الملزمة - لا سيما التي تتصل بالنظام الاجتماعي للبلاد - قد يؤول إلى نوعٍ من الفوضى في المجتمع إذا لم يكن ثمة ظرف استثنائي يسوّغ ذلك، وخيار تطبيق القوانين على المجتمع القطري دون الزائرين ليس حلًا قانونيًا، لكونه يتعارض مع الدستور القطري الذي يفرض المساواة أمام القانون، ومثل هذا القرار فيما لو تم تطبيقه قد يؤثر على الاستضافة نفسها لتعارضه مع مبادئ الاتحاد الدولي لكرة القدم الذي يحظر أي نوعٍ من أنواع التمييز⁸¹.

ومع ذلك تجد القاضية إيمان الشهراني أنه من الممكن ضبط السلوكيات التي من شأنها إثارة استهجان المجتمع عن طريق ضبط نطاق ممارستها، فمن الممكن تحديد نطاق تلك الممارسات داخل الملاعب خلال فترة التنظيم للموازنة بين ما وصلت إليه دولة قطر من ريادة عالمية في تنظيم الأحداث الرياضية، وبين ما يتعلق بالحفاظ على ثوابت المجتمع القطري،

77 - الشهراني، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

78 - المادة 4، القرار الأميري رقم 27 لسنة 2011 بإنشاء اللجنة العليا لقطر 2022.

79 - السيد، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

80 - الحبابي، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

81 - الشهراني، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

فالدستور إذن يوجد مساحةً توفيقية في مثل هذه التصادمات بحيث يتم مراعاة خصوصية الحدث بالقدر الذي لا يظال المساس بالركائز الدستورية الثابتة.

ثانيًا: المحددات الاجتماعية في الدستور القطري وانعكاسه على تنظيم كأس العالم 2022

يمتاز التكوين الاجتماعي لدولة قطر بامتزاج عدة فئات في مكُوناته بما يشكّل نسيجًا اجتماعيًا واحدًا ينصهر على اختلافاته في واقعٍ مُشترك، وتحكم النسيج الاجتماعي لدولة قطر مجموعة من الركائز الدستورية التي تضمن نموّه واستقراره، وتكفل قيامه وازدهاره. ومن البداهة أن يكون لطبيعة النسيج الاجتماعي باختلاف مكُوناته، وركائزه الدستورية انعكاس واضح على تنظيم كأس العالم 2022، وهو ما نُعنى بتبيانهِ وتوضيحه من خلال هذا المبحث.

حيث نتناول في المطلب الأول النسيج الاجتماعي ومكوناته كما نصّ عليها الدستور الدائم مشيرين إلى الانعكاسات المحتملة لهذا النسيج الاجتماعي على الحدث، ثم نعرض في المطلب الثاني ركائز النظام الاجتماعي التي نصّ عليه الدستور وما لها من انعكاسات على الحدث.

1. مكونات النسيج الاجتماعي الدستوري لدولة قطر وانعكاسها على الحدث

أشار الدستور إلى فئتين أساسيتين تشكّلان النسيج الاجتماعي لدولة قطر: المواطنون أولاً، والمقيمون ثانيًا. وأولى عناية خاصةً بالفئة الأولى، بحسبان الدستور عقدًا بين السلطة والشعب القانوني، المتمثّل بالمواطنين، ويعيننا في هذا المطلب بيان مكونات النسيج الاجتماعي من منظور الدستور، وانعكاسها على تنظيم الاستضافة 2022، من خلال النّظر في المواطنين باعتبارهم المكوّن الأول للنسيج الاجتماعي، والمقيمين باعتبارهم المكوّن الثاني للنسيج الاجتماعي.

أ. المواطنون

لم يورد المشرع تعريفًا للمواطن، لكنّه تداول هذا اللفظ تداولًا حيًّا في نصوصه باعتباره معلومًا في ذهن المُخاطَب، واستقراء الدستور يدلّ على أن المواطن وفق الدستور القطري: هو الحامل للجنسية القطرية، وهذا التعريف يحتم علينا الرجوع لقانون الجنسية القطرية⁸²؛ لتبيّن القواعد التي بموجبها يتم تحصيل الجنسية القطرية بما يُلحق بحاملها صفة المواطن؛ ليصبح ضمن المكوّن الأول للنسيج الاجتماعي لدولة قطر. وإذا تفحصنا قانون الجنسية يظهر أنّ فئة المواطنين تتضمن فئتين، فليس المواطنون على درجة واحدة، حيث قسّمهم القانون وفقًا لطريقة تحصيل الجنسية إلى قطري بالأساس، وقطري بالتجنّس⁸³، وفيما يلي تفصيل ذلك:

– القطريون أساسًا:

حددهم القانون بأربع فئات على وجه الحصر، أولها: المتوطنون في قطر قبل عام 1930 ميلادية وحافظوا على إقامتهم العادية فيها، واحتفظوا بجنسيتهم القطرية حتى تاريخ العمل بالقانون رقم (2) لسنة 1961. ثانيها: من ثبت أنه من أصول قطرية، ولو لم تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في البند السابق. ثالثها: من ردت إليهم الجنسية القطرية⁸⁴، رابعها: من ولد في قطر أو في الخارج لأب قطري بموجب البنود السابقة.

فإذا تمّ تحصيل الجنسية القطرية وفقًا لأحد البنود الأربعة عدّ حامل الجنسية «قطريًا أساسًا»، ويلاحظ أن الفئات الأربعة تشترك في فكرة الانتماء إلى الأصل القطري، فهي لا تستند مثلًا إلى عامل جغرافي محض، إذ يكفي إثبات الانتماء للأصول القطرية ولو لم يكن صاحب الانتماء مقيمًا في قطر إلا ثلاث سنوات. ولم يعرف المشرع المراد بالأصول القطرية فجعل إثبات ذلك وفقًا للبند الثاني عامًا مطلقًا. باستثناء ما ذكره من أحد أشكال الانتماء للأصول القطرية في البند الأول. وبذلك فإن حالات تحصيل الجنسية بأحد الطرق الأربعة، تسبغ على المواطن القطري صفة الأصلية، فيكون «قطريًا أساسًا».

– القطريون بالتجنّس:

إذ تمّ منح الجنسية بقرار أميري لغير القطري، فالصفة التي يكتسبها صفة المتجنّس، وأجاز القانون منح الجنسية لمن تحققت فيه الشروط، ويجوز منح الجنسية بالتبعية لأولاده المقيمين معه من القصر، ولمن يُولد له بعد منحه الجنسية⁸⁵، وكذلك بالنسبة إلى زوجته⁸⁶، وأجاز القانون تجاوز الشروط التي أوردتها منح الجنسية بموجب قرار أميري لاعتبارات المصلحة العامة⁸⁷، وتاليًا فإنّ تحصيل الجنسية عن طريق القرار الأميري تجعل حاملها وفقًا لقانون الجنسية القطري قطريًا بالتجنّس.

المواطنون في النسيج الاجتماعي وإن كانوا أقلّ عددًا من المقيمين إلا أنّهم الأثقل وزنًا في تكوين النسيج الاجتماعي بعين الدستور، وذلك لما أسلفناه من كون الدستور ينظم العلاقة بين المواطنين والسلطة الحاكمة في المقام الأول.

من أجل ذلك، وضع الدستور مجموعةً من المبادئ التي تخصّ المواطنين دون غيرهم، فنص على مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين⁸⁸، وعلى ضرورة توطيد الوحدة الوطنية والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة⁸⁹، وألزم الدولة بتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم⁹⁰، مؤكّدًا على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة⁹¹. كما كفل الدستور للمواطن حقوقًا جوهرية تتعلق بهم دون المقيمين⁹².

وعلى الرغم من أن المشرع القطري قد ساوى بين فئتي المواطنين - القطري أساسًا والقطري بالتجنّس -، إلا أنه عدل عن مبدأ المساواة فيما يتعلق بالحقوق السياسية، فاشتراط للترشح لعضوية مجلس الشورى أن يكون المواطن من القطريين أساسًا⁹³ وهو الشرط الذي أكد عليه قانون تنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشورى⁹⁴، الأمر الذي يعني إقصاء القطريين بالتجنّس من دائرة الترشح لعضوية مجلس الشورى، والأمر مثله في تقلّد المناصب الوزارية فلا يلي الوزارة إلا من كانت جنسيته الأصلية قطرية⁹⁵، وهذا الحظر مطلق يشمل ذرية القطري بالتجنّس مهما توالى وتعاقت⁹⁶.

ثمّ إذا نظرنا لانعكاس هذا المكوّن على الحدث، فللمتأمل أن يعوّل على المواطنين في رسم انطباعات جمهور كأس العالم عن الشعب القطري، لا سيما وأنّ تمييزهم من السهل بمكان عن غيرهم من المقيمين لما يمتاز به المواطنون من ثيابٍ تقليدية تجعل لهم بصمةً خاصةً يمتازون بها، فالمواطنون سيؤثرون حتمًا في تكوين الصورة الاجتماعية، لا سيما وأنّ فكرة المواطنة بما تولّده من نماء للشعور بالوطنية والولاء والإخلاص، تجعل في نفوس المواطنين إقبالًا على البذل للوطن من أجل تقدّمه وازدهاره⁹⁷، الأمر الذي ينبيّ حسن المسؤولية لدى المواطنين في رسم صورة إيجابية عن دولة قطر للجمهور الزائر من خلال تصرفاتهم وتعاملهم مع هذا الجمهور.

وربما لا نجد انعكاسًا مباشرًا لاختلاف فئات المواطنين على الحدث؛ لكون الانعكاس المباشر للتفريق بين المواطن

85 - المادة 5، قانون الجنسية القطرية 2005.

86 - للاستزادة: نور حمد الحجايا، «اكتساب الأجنبية الجنسية القطرية بالزواج من قطري: دراسة في القانون القطري»، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج3، ع2، 2011.

87 - المادة 6، قانون الجنسية القطرية 2005.

88 - المادة 19، الدستور الدائم لدولة قطر.

89 - المادة 20، الدستور الدائم لدولة قطر.

90 - المادة 28، الدستور الدائم لدولة قطر.

91 - المادة 34، الدستور الدائم لدولة قطر.

92 - المادة 38، 44، 49، 53، 146 الدستور الدائم لدولة قطر.

93 - المادة 80، الدستور الدائم لدولة قطر.

94 - المادة 12، قانون تنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشورى رقم 9 لسنة 1970. «لكل من كانت جنسيته الأصلية جنسية دولة قطر، وتوافرت فيه الشروط الأخرى المنصوص عليها في المادة (46) من النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، أن يرشح نفسه في انتخابات مجلس الشورى».

95 - المادة 117، الدستور الدائم لدولة قطر.

96 - السيد، المدخل، مرجع سابق، ص213.

97 - السيد، وقفات دستورية، مرجع سابق، ص163.

أساسًا والمواطن بالتجنس يتعلق بالحقوق السياسية لا على الحدث، ومع ذلك ربما نجد انعكاسًا لذلك فيما لو فعّل مجلس الشورى قبل انطلاقة الحدث، غير أن هذا الاحتمال ضئيلٌ لما تمّ بيانه في المبحث الأنف.

ب. المقيمون

لم يورد الدستور تعريفًا للمقيم، لكن مجموع النصوص القانونية تدلّنا على أنه: كل من يحمل ترخيصًا بالإقامة على الأراضي القطرية، ووفقًا لهذا المدلول؛ لا يُعدّ الزوّار والسيّاح مقيمين بالمعنى القانوني، فالمقيمون هم الذين يملكون تصريحًا بالإقامة دون غيرهم ممّن يتواجدون في إقليم قطر بصفات أخرى،، والذي يدلّنا على أن المشرع الدستوري أراد هذا المدلول، أمور ثلاثة:

1. أنّ المادة 52 من الدستور أكدت ذلك بالقيّد الذي ألحقته بوصف المقيم، حيث نصّت على أن «يتمتع كل شخص مقيم في الدولة إقامة مشروعة بحماية لشخصه وماله» وبإعمال مفهوم المخالفة؛ فإن المقيم بصفة أخرى ليس مشمولًا بالنص؛ لأن الدستور لا يعتبره جزءًا من المجتمع، فالزائر وإن كان يملك تصريحًا للدخول إلى البلاد؛ إلا أن عنصر الاستقرار الذي هو شرط لمعنى الإقامة ليس متحققًا فيه، ولذا فهو يخرج من دلالة المقيم في نصّ المادة.

2. أن قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم نصّ على أن «الوافد: كل شخص غير قطري يدخل الدولة للعمل، أو الإقامة، أو الزيارة، أو لأيّ غرض آخر»⁹⁸، فما يجمع الزائر والمقيم بصفة مشروعة هو تعبير الوافد، لكن تعبير المقيم لا يدخل فيه معنى الزائر، والعكس كذلك. وتاليًا فإن التعبير القانوني للجمهور الزائر من كأس العالم هو تعبير الوافدين.

3. أنّ الحديث هنا عن المكوّن الثاني باعتباره جزءًا من النسيج الاجتماعي في الدولة، وتاليًا فإن ذلك يقتضي تحديد عنصر على قدر من الثبات والاستقرار في النسيج الاجتماعي، وهذا لا يصدق على الزائر للبلاد، إذ هو يحتك بمجتمع الدولة، لكنّه لا يعدّ مكوّنًا من مكوّناته.

لقد كفل الدستور للمقيم حماية لشخصه وماله، ووفقًا لأحكام القانون⁹⁹، فلا يتعرض للأذى والإهانة والمعاملة المخلّة بالكرامة الإنسانية والسجن من دون محاكمة، ولا تُصادر أمواله من غير حكم قضائي، ولا يبغض حقه لا يحرم من أجره أو راتبه¹⁰⁰، وفي هذه الحماية إقرار بأهمية المقيمين في النسيج الاجتماعي للبلاد، وعناية من المشرع بهذا المكوّن وإدراكه لتأثير استقراره على استقرار النسيج الاجتماعي.

ويمكن تقسيم المقيمين من حيث الأولوية في بعض الحقوق إلى فئتين: المقيم لأُمّ قطرية، يليه المقيم من أبوين غير قطريين. وهذا التقسيم لم يصرّح الدستور القطري به، لكننا نستنبطه من قانون الجنسية، حيث أشار هذا الأخير إلى أن يُراعى في تطبيق قواعد منح الجنسية إعطاء الأولوية لمن كانت أمه قطرية¹⁰¹، ومثله بعض التشريعات¹⁰²، فالابن لأُمّ قطرية يقف في منطقتة وسطى ما بين المواطن وما بين المقيم، بيد أنه ولعدم توافر شرط الجنسية الذي هو قوام المواطنة لا يُعدّ الابن لأُمّ قطرية مواطنًا بالمفهوم القانوني، وإنما يُعدّ مقيمًا.

98 - المادة 1، قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم رقم 21 لسنة 2015.

99 - المادة 52، الدستور الدائم لدولة قطر.

100 - السيد، وقفات دستورية، المرجع السابق، ص 201.

101 - الفقرة 4، المادة 2، قانون الجنسية القطرية رقم 2005.

102 - وهو ما نجده كذلك في العديد من النصوص التي تمنح الأولوية لأبناء القطريين تلو المواطن القطري، على سبيل المثال ما نصّ عليه قانون الموارد البشرية حين جعل الأولوية في التعيين في الوظائف العامة لأبناء القطريين بعد المواطن القطري. الفقرة 1، المادة 13، قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016.

لقد أكدت المذكرة التفسيرية الفارق بين مكوئي المواطنين والمقيمين مشيرًا لوجود حقوق وواجبات عامة يشترك فيها الناس جميعًا استعمل فيها الدستور لفظ الأفراد أو الناس، في حين أن الناس أي جميع المقيمين على إقليم الدولة متساوون أمام القانون¹⁰³، وهذا المقطع يجعل المبدأ المشترك بين كافة مكونات النسيج الاجتماعي هو مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الناس على أساس عنصري¹⁰⁴، إذ يمتد ليشمل المقيمين بالمعنى المادي والمعنى القانوني معًا، وهو ما قصده المذكرة التفسيرية بقولها «جميع المقيمين على إقليم الدولة متساوون أمام القانون».

ولما أشارت المذكرة بأن لفظ الناس يراد به كل من يوجد في إقليم الدولة - مواطنًا كان أم مقيمًا أم وافدًا - فإن جميع نصوص الدستور التي عبّر عنها الدستور بلفظ الناس يشمل تطبيقها الجمهور الزائر في كأس العالم، مثل النص الذي يقضي بأن الناس متساوون أمام القانون¹⁰⁵، ومثل الحق في التقاضي¹⁰⁶، وفي المقابل فإن ما قرره الدستور من «احترام الدستور، والامتثال للقوانين الصادرة عن السلطة العامة، والالتزام بالنظام العام والآداب العامة، ومراعاة التقاليد الوطنية والأعراف المستقرة، واجب على جميع من يسكن دولة قطر، أو يحل بإقليمها». يلزم جميع الوافدين إلى البلاد وكل من يتواجد في إقليم الدولة¹⁰⁷، وهذا ما أكدته المذكرة التفسيرية في تعزيزها لاحتزام الدستور من كل من يسكن البلاد، حيث قررت بأن ذلك «واجب بغير استثناء على السلطة العامة وعلى كل مواطن وكل مقيم على أرض قطر وكل من يحل بإقليمها¹⁰⁸»، فهو واجب يشمل الجميع¹⁰⁹، ويتفرع عنه التزام الزائر بعدم التورط في أي أعمال غير مشروعة قانونًا مثل: الاستغلال الجنسي أو الإتجار بالجنس أو تناول المواد المسكرة إلى غير ذلك¹¹⁰.

معلوم أن النظام القانوني لدولة قطر فيما يتعلق بنطاق سريان القانون يأخذ بمبدأ الإقليمية كأصل عام، وهو المبدأ الذي يقتضي تطبيق القانون القطري على كل ما يقع في نطاق إقليم الدولة، وعلى كافة الموجودين على هذا الإقليم بصرف النظر عن صفتهم القانونية، سواء في ذلك المواطنين والمقيمين والزوّار¹¹¹، فجميع الأشخاص المكونين للنسيج الاجتماعي في دولة قطر، وكذا الوافدون إليه من الجمهور الزائر ملزمون بالامتثال لدستور الدولة وكافة تشريعاتها المستقرة والمعمول بها في مختلف المجالات¹¹².

2. ركائز النظام الاجتماعي في دولة قطر وانعكاسها على الحدث

يرتكز النظام الاجتماعي على مقومات تضمن استقراره وانسجامه، واستقرار الباب الثاني المتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع، والباب الثالث المتعلق بالحقوق والحريات؛ يجعلنا نقسّم ركائز النظام الاجتماعي في قطر إلى خمس ركائز جوهرية: ركيزة الدين والأخلاق، وركيزة القانون والوطن، وركيزة الأمن والسلامة، وركيزة المال والاقتصاد. وفي هذا المطلب نبين كلّ ركيزة دستورية من هذه الركائز الأربع، مبيّنين انعكاسها على حدث الاستضافة 2022.

أ. ركيزة الدين والأخلاق

103 - المادة 33، المذكرة التفسيرية لدستور قطر 2004.

104 - السيد، وقفات دستورية، المرجع السابق، ص 201.

105 - المادة 35، الدستور الدائم لدولة قطر.

106 - المادة 135، الدستور الدائم لدولة قطر.

107 - المادة 57، الدستور الدائم لدولة قطر.

108 - المادة 57، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

109 - السيد، وقفات دستورية، مرجع سابق، ص 202.

110 - Matar, Op cit., p. 227.

111 - البراوي، المدخل لدراسة القانون القطري، مرجع سابق، ص 195.

112 - Roberto Lusardi, Qatar 2022 World Cup: Laws, Changes and Legacy Benefits, Al Tamimi & Company's TMT team, June-July 2018.

أصلها الدستور في مواطن عديدة، فجعل الدين والأخلاق قوامًا للأسرة¹¹³، وأكد أن المجتمع القطري يقوم على الإحسان ومكارم الأخلاق¹¹⁴، وأسّس دور القانون في دعم كيان الأسرة وتقوية أواصرها وحفظ عناصرها على أساس ديني أخلاقي، خاصًا الأمومة والطفولة والشيخوخة بالنصّ الصريح والعناية المركّزة. ونجد في المذكرة التفسيرية تأكيدًا على الأسس الدينية الأخلاقية في حفظ هذه العناصر الثلاثة¹¹⁵، وينصرف أثر ركيزة الدين والأخلاق على كافة التعاملات في البلاد وفق نصوص الدستور نفسه، وهو ما نفهمه من النص على قيام المجتمع القطري على دعائم العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق¹¹⁶، وأن واجب الدولة يتمثل في صيانة هذه الدعائم¹¹⁷، وهو ما يعني أصالة هذه الركيزة في كافة التعاملات التي تجري في البلاد.

وانعكاس هذه الركيزة على حدث الاستضافة يجد تمثلاته في تصريحات الجهات المنظمة للحدث، حيث صرّحت بأن تنظيم حدث كأس العالم 2022 يمثل صورة قيّمة لبث رسالة ترحيب لمختلف الناس، مبرزة هويتها الفريدة وثقافتها المميزة لبناء جسور جديدة من التفاهم، وهو ما يجعل تحدّيًا على عاتق الدولة بتهيئة بيئة مرّحبة يسودها الأمن والاحترام للمجتمعات المحلية والمشاركين والحضور والعمال الوافدين من شتى أنحاء العالم والممثلين لكثير من الثقافات¹¹⁸، ومن ذلك نفهم أن تأصيل هذه الركيزة في كافة التعاملات من شأنه أن يرسم صورة مطلوبة في أذهان الوافدين، تنعكس كقوة ناعمة للدولة في نهاية المطاف، فهي في المحصلة تعكس صورة ثقافية عن الدولة، ومنه تجلو أهمية تصدير صورة إيجابية من خلال تعزيز ركيزة الدين والأخلاق في كافة التعاملات التي تجري بين أفراد المجتمع القطري أو حتى التي تصدر عن الدولة في تنظيم الحدث، وهو ما يضمنه القانون بتنظيم سلوكيات الأفراد التي تتصل بالحدث على صعيدي الدين والأخلاق.

وفيما يتعلق بجانب الحرية الدينية كامتداد لهذه الركيزة فالدستور يكفلها والدولة تنظمها، ويعلق الدكتور حسن نطاق حرية ممارسة الشعائر الدينية: وفقًا لما أفهمه أن كلمة العبادة في المادة 50 أوسع من كلمة العقيدة؛ لأن العبادة هي الجانب العملي المبني على أسس داخلية، والأسس الداخلية هي العقيدة التي تُبنى العبادة عليها، فالدستور يشمل حرية المعتقد وحرية التعبد معًا، وإذا ربطنا هذا المعنى بالمادة 52 التي كفلت الحماية الشخصية للمقيم في الدولة إقامة مشروعة؛ فإن لزام ذلك أن تُراعى كافة الجوانب المتصلة، لا سيما في دولة جاذبة مثل دولة قطر تستضيف أشخاصًا من مختلف الاتجاهات والمذاهب والديانات، بل وربما بلا ديانات، ويقوم على أراضيها أناس من مختلف الأطياف والثقافات؛ إذ لا بد من مراعاة هذه المسألة ووضعها في الحسبان لما لها من أهمية عملية كبرى وانعكاس حقيقي على الحدث بحكم استقطابه لأناس من مختلف المشارب والمذاهب¹¹⁹.

والسقف المحدد لأي نوع من أنواع الحرية هو النظام العام والآداب العامة، فطالما لم تتعارض الحرية الشخصية معه فلا ضرر من ممارستها، فلا تمارس الحرية دونما قيد، بل الحرية بالمعنى الدستوري تتصل بمقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة¹²⁰، وصحيح أن المقصود بالنظام العام والآداب العامة أمر يصعب تحديده، لكونه من المسائل المتغيرة تبعًا لتغير أفكار المجتمع وتقبّله لأفكار معينة، فكثير من الأفكار التي لم تكن مقبولة قبل رده من الزمان؛ باتت مقبولة بل واعتاد الناس عليها تبعًا للتغيير والتحوّل الذي طرأ في فكر المجتمع، فمن هذا الباب ينبغي عقد موازنة بين واقع النظام

113 - المادة 21، الدستور الدائم لدولة قطر.

114 - المادة 18، الدستور الدائم لدولة قطر.

115 - المادة 21، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم.

116 - المادة 18، الدستور الدائم لدولة قطر.

117 - المادة 19، الدستور الدائم لدولة قطر.

118 - بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، ملخص تنفيذي لاستراتيجية الاستدامة في بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، الاتحاد الدولي لكرة القدم وشراكة كأس العالم فيفا قطر 2022 ذ.م.م واللجنة العليا للمشاريع والإرث، سويسرا، قطر، ص 4.

119 - السيد، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

120 - رأي د. مريم أبوشريفة، مقابلة خاصة أُجريت لأغراض هذا البحث، مكتوبة عبر البريد، 22 مايو 2021.

العام والآداب العامة، وبين الحرية المنصوص عليها في الدستور للوصول إلى مذهب توفيقى يكفل الحرية من جهة ويحافظ على النظام العام في المجتمع من جهة أخرى¹²¹.

ب. ركيزة القانون والوطن

تتجلى هذه الركيزة في عددٍ من النصوص، إذ جعل الدستور العدل والمساواة من مقومات المجتمع القطري¹²²، وهو ما يشير إلى منطلق القواعد القانونية الحاكمة لهذا المجتمع، إذ ينبغي أن تلتزم النصوص القانونية بمبدأ العدل، وأن تلتزم بمبدأ المساواة، وهذا النص العام تفرّعت عنه نصوص كثيرة في الدستور، حيث جاء النص الصريح على أن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة¹²³، وأن الناس متساوون أمام القانون بلا تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين¹²⁴، فمبدأ المساواة بهذه النصوص يضحى مبدأً دستوريًا ومرتكزًا للقوانين في البلاد، إذ إن أعمال مبدأ المساواة لا يمكن أن يكون من غير أداة القانون.

كما أن لقيمة الوطن تأصيلًا واضحًا في الدستور القطري، إذ جاء النص على أن حب الوطن أحد مقومات الأسرة¹²⁵، كما أفرد نصًا خاصًا يوجب فيه على الدولة العمل على توطيد الوحدة الوطنية والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة، وصيانة دعائم المجتمع وكفالة الأمن والاستقرار وتكافؤ المواطنين¹²⁶، ولقد اعتنى الدستور برسم الصورة الوطنية للدولة من خلال تفويض القانون بتحديد علمها وشعارها وأوسمتها وشاراتها ونشيدها الوطني¹²⁷، وتأسيسها لدور الدولة في حفظ التراث الوطني¹²⁸، وألزم كل من يتواجد في البلاد باحترام التقاليد الوطنية¹²⁹، فحرص الدستور على تعزيز قيمة الوطن بالأدوات القانونية يؤصّل ركيزة القانون والوطن، ويجعلها أحد الركائز الدستورية الثابتة في الدستور القطري.

ثمّ إذا نظرنا لانعكاس هذه الركيزة على الحدث، نجد أن الجهات المنظمة قد عبّرت عنها في الملخص التنفيذي حينما عزّزت الركيزتين البشرية والاجتماعية للاستدامة، حيث تضمّنت الركيزة البشرية التأكيد على سعي الجهات المنظمة على ضمان ظروف عمل ومعيشة لائقة وتمكينهم من الوصول إلى سبل انتصاف فعالة، ولقد جرت العديد من التحسينات على واقع العمال في دولة قطر وتطوير الحماية القانونية المكفولة لهم في مرحلة ما قبل إبرام العقد بين العامل ورب العمل، ومرحلة تنفيذ عقد العمل¹³⁰، وهذا ليس سوى امتداد لركيزة القانون التي تقتضي ضمان الحقوق والحرّيات بأداة القانون دونما تمييز.

كذلك نجد أن الركيزة الاجتماعية في الملخص التنفيذي قد أشارت إلى عوامل ضمان البنية التحتية المادية والنقل العام والخدمات في الدولة وتعزيز التبادل الثقافي بين الأطراف المشتركة، وحظر التمييز بأي صورة، وخلق بيئة خالية من الممارسات العنصرية¹³¹، وقد استكملت دولة قطر المنشآت الخاصة بالبطولة إلى جانب العديد من مشروعات البنية التحتية اللازمة في ضوء التزاماتها القانونية تجاه الاتحاد فيما يتعلق بهذا الصدد¹³².

121 - السيد، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

122 - المادة 18 من الدستور القطري.

123 - المادة 34 من الدستور القطري.

124 - المادة 35 من الدستور القطري.

125 - المادة 21 من الدستور القطري.

126 - المادة 19 من الدستور القطري.

127 - المادة 3 من الدستور القطري.

128 - المادة 24 من الدستور القطري.

129 - المادة 57 من الدستور القطري.

130 - راجع: حسن حسين البراوي، «دور القانون في تطوير وتعزيز الاستدامة: قراءة في تطور الحماية القانونية للعمال في دولة قطر في ضوء كأس العالم لكرة القدم 2022»، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، دار نشر جامعة قطر، 2017.

131 - بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، ملخص تنفيذي، مرجع سابق، ص 10، 14.

132 - هياجنه، القانون الرياضي، ص 107.

أما ما يتعلق بانعكاس القيمة الدستورية للوطن على الحدث، فثمة انعكاسات واضحة بدءاً من شعار الحدث الذي استُوحيت ألوانه من علم الدولة مؤلفاً إلى جانبه بعض الرموز الثابتة في التقاليد الوطنية والثقافية للبلاد، مثل الشال الصوفي والخط العربي إلى غير ذلك من الرموز المعبرة عن الصورة الوطنية ماضياً وحاضراً¹³³.

كذلك يتبدى تعزيز الهوية الوطنية في أن مصرف قطر المركزي قد طرح أوراقاً نقدية بتصاميم ومواصفات فنية جديدة¹³⁴ مستوحاة من بيئة وتراث قطر وتعبّر عن سيادة قطر في اتخاذ القرار، بحيث تلفت الناظر إليها إلى العناصر الوطنية للبلاد لكونها مستوحاة من الأنماط الهندسية التراثية وعلم الدولة ونباتاتها مثل زهرة دريعة، وبوابة مُزخرفة تمثل فن العمارة التاريخي لدولة قطر، كما اعتنت التصميم بالتفاصيل التي تعكس سمات تراث دولة قطر وتاريخها الإسلامي وحضارتها وبيئتها النباتية والحيوانية والتطور التعليمي والرياضي والاقتصادي فتضمّنت رموزاً تراثية مثل المحارة واللؤلؤة، وأخرى حضارية مثل ملاعب بطولة كأس العالم وغيرها من الرموز¹³⁵، علاوةً على المشروع الذي أعلن عنه مصرف قطر المركزي في إصدار عملات تذكارية ما زال يجري العمل على تصميمها¹³⁶، فمثل هذه الجهود في تعزيز الصورة الوطنية لدى الجمهور الزائر هي امتداد لركيزة القانون والوطن وهي انعكاس مباشر لهذه الركيزة على الحدث.

وفي تقديرنا كذلك أن هذا الحدث ينعكس في زيادة الروح الوطنية والشعور بالموطنة لدى سكان دولة قطر بشكل عام والمواطنين بشكلٍ خاص، وهو ما توصّلت إليه إحدى الدراسات الاجتماعية في الموضوع من أن لتنظيم هذا الحدث تأثير إيجابي على شعور سكان دولة قطر بتحسّن في حياتهم نتيجة التطورات الرياضية، وتعزيز الفخر والتبادل الثقافي¹³⁷، وهو من نراه في المنظور القانوني انعكاساً لعنصر الوطن الذي كرّسه الدستور.

ج. ركيزة التعليم والثقافة

جعل المشرع الدستوري التعليم دعامةً أساسية من دعائم تقدّم المجتمع، فنصّ على أن الدولة تعنى بأن تكفله وترعاه نشرًا وتعميمًا¹³⁸، كما جعل الثقافة قوامًا للمجتمع وأساساً أصيلاً ضمن أسسه، وحرصاً منه على ضمان نشاط الحياة الثقافية في البلاد ألزم الدولة برعاية العلوم والآداب والفنون والتراث الثقافي الوطني وتشجيع البحث العلمي رعايةً تشمل حفظه ونشره والتشجيع عليه¹³⁹، وامتداداً لذلك كفل الباب الثالث من الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات التعليم كحق أساسي لكل مواطن، وألزم الدولة بالسعي لتحقيق إلزامية ومجانبة التعليم العام وفق النظم والقوانين المعمول بها¹⁴⁰، وفي سبيل حث الأفراد على الإنتاج المعرفي؛ كفل المشرع الدستوري حرية الرأي، وحرية البحث العلمي¹⁴¹، وحرية الصحافة والطباعة والنشر¹⁴²، وحفظاً للحياة الثقافية ونشاطها؛ نص على حرية تكوين الجمعيات¹⁴³ وحق المواطنين في التجمع¹⁴⁴، وقد أقصت المذكرة التفسيرية من حق تكوين الجمعيات حرية تكوين النقابات أو تكوين الهيئات

133 - الكشف عن الشعار الرسمي لكأس العالم FIFA قطر 2022، اللجنة العليا للمشاريع والإرث، 2019. www.qatar2022.qa

134 - بيان صحفي عن تدشين الإصدار الخامس للأوراق النقدية القطرية، مصرف قطر المركزي، 2020. www.qcb.gov.qa

135 - الشكل العام للأوراق النقدية من حيث الألوان والتصميم، الإصدار الخامس للعملة القطرية، مصرف قطر المركزي، 2020. www.qcb.gov.qa

136 - كل ما تريد معرفته عن الإصدار الجديد للعملة القطرية، صحيفة الشرق، 2020. www.al-sharq.com

137 - Al-Emadi, A., K. Kaplanidou, A. Diop, M. Sagas, K. T. Le, and S. Al-Ali Mustafa. "2022 Qatar World Cup: Impact Perceptions among Qatar Residents", *Journal of Travel Research* 56, no. 5 (May 2017):690. <https://doi.org/10.1177/0047287516652502>.

138 - المادة 25، الدستور الدائم لدولة قطر.

139 - المادة 24، الدستور الدائم لدولة قطر.

140 - المادة 49، الدستور الدائم لدولة قطر.

141 - المادة 47، الدستور الدائم لدولة قطر.

142 - المادة 48، الدستور الدائم لدولة قطر.

143 - المادة 45، الدستور الدائم لدولة قطر.

144 - المادة 44، الدستور الدائم لدولة قطر.

التي تعني في مدلولها العام الأحزاب السياسية، فقلص بذلك دائرة الحق في تكوين الجمعيات وحظر التوسّع في تفسيرها، إذ أقصى في تفسيره النقابات صراحةً.

وفي بحث انعكاسات هذه الركيزة على تنظيم كأس العالم، نجد الجهات المنظمة قد بذلت قدرًا يسيرًا في تعزيز هذه الركيزة في الإعداد لهذا الحدث، حيث أطلقت اللجنة العليا للمشاريع والإرث بالاشتراك مع مؤسسة صلتك والصندوق القطري لرعاية البحث العلمي مسابقة تحدي 22، إذ هدفت المبادرة إلى تشجيع المبتكرين في المنطقة على الاشتراك لاستكشاف حلول قد تعود بالنفع المباشر على بطولة كأس العالم 2022¹⁴⁵، وهذه المبادرة تنصب حتمًا في ما يتفرع عن ركيزة التعليم والثقافية من عناية بالبحث العلمي وتعدُّ هذا المبادرة أحد انعكاسات هذه الركيزة على الحدث.

وانعكاس ركيزة التعليم والثقافة يجب أن ينعكس على زيادة الدراسات البحثية المتعلقة بدراسة واقع الدولة من كافة النواحي الاجتماعية والسياسية والقانونية فيما يتصل بالحدث، سواءً بصورة سابقة أو لاحقة؛ إذ ينبغي أن تكون البرامج التعليمية المجتمعية المخصصة للمشاركة الرياضية والتفاعل مع الثقافات الأخرى في طبيعة التخطيط الاستراتيجي للحفاظ على الدعم المقدم للحدث وتعزيزه¹⁴⁶.

د. ركيزة المال والاقتصاد

تجلت هذه الركيزة بكثافة عالية في الدستور، فجاء النص على أن «الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي»¹⁴⁷، وأفرد المشرع نصًا خاصًا لكفالة الملكية الخاصة ضمن الباب المتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع، فنصَّ على أن «الملكية الخاصة مصونة، فلا يحرم أحد من ملكه»¹⁴⁸، كما كفل حرية النشاط الاقتصادي مؤسسًا ذلك على العدالة الاجتماعية والتعاون والتوازن بين النشاط العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم¹⁴⁹، وهو الأمر الذي يعزّز نهج المشرع الدستوري في عقد توافق بين الحقوق المالية الاقتصادية والغايات الاجتماعية المرجحة من تفعيلها.

واعتنى الدستور بالثروات الطبيعية ملزمًا الدولة بحفظها وحسن استغلالها¹⁵⁰، ولما كانت الحياة الاقتصادية لا تنهض إلا بجهود الأيدي العاملة، أفرد المشرع نصًا في العلاقة بين العمال وأرباب العمل، فأقر العدالة الاجتماعية هي أساسًا للعلاقة بين العمال وأرباب العمل، تكريسًا لأهمية العدالة الاجتماعية في هذه العلاقة¹⁵¹، كما ألزم الدولة بتشجيع الاستثمار والعمل على توفير الضمانات والتسهيلات اللازمة له¹⁵²، واهتم بتنظيم قروض الدولة¹⁵³، ولأن الحياة الاقتصادية لا تنبني إلا في بيئة تكفل استقرارها، جُعِلَ على عاتق الدولة التزام بحماية البيئة وتوازنها الطبيعي؛ تحقيقًا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال¹⁵⁴؛ ليقر من خلال مجموع تلك النصوص أهمية المال والاقتصاد كركيزة أساسية من ركائز المجتمع القطري.

ولأهمية انعكاس هذه الركيزة على الحدث وثقل تأثيرها، جعلتها الجهات المنظمة ركيزة أساسية للاستدامة، وأكدت حرصها على تحفيز النمو والتنوع الاقتصادي من خلال ربط المؤسسات المحلية بسلاسل القيمة وفرص الابتكار، وتنمية

145 - تحدي 22، موقع اللجنة العليا للمشاريع والإرث <https://www.qatar2022.qa/ar/opportunities/challenge-22>

146 - Al-Emadi, et al., Op cit. p. 692.

147 - المادة 26، الدستور الدائم لدولة قطر.

148 - المادة 27، الدستور الدائم لدولة قطر.

149 - المادة 28، الدستور الدائم لدولة قطر.

150 - المادة 29، الدستور الدائم لدولة قطر.

151 - المادة 30، الدستور الدائم لدولة قطر.

152 - المادة 31، الدستور الدائم لدولة قطر.

153 - المادة 32، الدستور الدائم لدولة قطر.

154 - المادة 33، الدستور الدائم لدولة قطر.

مواقع البطولة والبنية التحتية المرتبطة بها والخدمات التي تؤهل البلاد إلى تنظيم بطولات مستقبلية، وذلك في سبيل جذب مشاريع تجارية جديدة تلبى الاحتياجات المجتمعية المهمة، وقد عمدت اللجنة العليا لتصميم سياسات المشتريات الخاصة على نحو يمنح الشركات المحلية القطرية الأولوية، وهو ما يعزز النصوص الدستورية التي تسعى لتنشيط الاقتصاد المحلي، كما نهجت اللجنة سياسة الشراكة في إنشاء جميع الملاعب لتحقيق التوازن بين الكفاءات الخارجية والداخلية¹⁵⁵.

وجديرٌ بالذكر أن الاتحاد يفرض سياسات صارمة في جميع الجوانب المتصلة بالحدث، بما في ذلك الجوانب المؤثرة على المال والاقتصاد، سواءً ما يتعلق ببناء الملاعب، أو الإقامة، أو الدعاية والتسويق، أو أي أمور تجارية أخرى، لا سيما تلك المتعلقة باستثمار العلامة التجارية¹⁵⁶، والملكية الفكرية وتأمين تدفقات الإيرادات التي تموّل مبادراتها في كرة القدم¹⁵⁷، وهذه السياسات أثرت على الأضحية التشريعية فيما يتعلق بركيزة المال والاقتصاد، فثمة حاجة تقضي إجراء تغييرات في التشريعات المحلية من أجل السماح للاتحاد أن يحصل على الضمانات الحكومية والإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع والبضائع؛ لاستيرادها داخل البلاد لأغراض البطولة¹⁵⁸.

وبالنسبة للحياة التجارية جرت مجموعة من التحسينات التشريعية التي تعد انعكاسًا للحدث، فصدر قانون تنظيم التطوير العقاري مواكبةً للنهضة العمرانية التي تشهدها البلاد في ضوء تنظيم الاستضافة؛ حيث اعتنى القانون بوضع أساس تشريعي وإطار قانوني يحكم ممارسة أعمال التطوير العقاري ووسائل التمويل المتعلقة بالنشاط العقاري، خصوصًا وأن تنظيم الحدث أدى بشكل مباشر إلى زيادة عدد الشركات القطرية المتخصصة في مجال الاستثمار العقاري، مما يتيح زيادة الاستثمار داخليًا وخارجيًا باعتبار تمتع تلك الشركات بملاءة مالية وسيولة كبيرة وقدرة على الاقتراض¹⁵⁹.

كما استحدث قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي الذي أجاز للمستثمر غير القطري الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية بنسبة 100% من رأس المال¹⁶⁰، وأجاز له المساهمة بنسبة تزيد على 49% من رأس مال الشركات¹⁶¹، على أنه قد حظر الاستثمار في البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية وما يتم تحديده من مجالات بموجب قرار من مجلس الوزراء¹⁶²، ويلاحظ هنا أن جعل توسعة المجالات المحظورة بأداة اللائحة الصادرة عن مجلس الوزراء محل نظر، فتوسعة المجالات على نطاق أكبر مما هو محدد في المادة 4 قد يحدّ من المساهمة إلى حدّ التعطيل، فكان أخرى تقنين المجالات الأخرى بموجب نص قانوني لتوفير ضمانة للمستثمرين في عدم توسيع نطاق الحظر.

ولقد وسّع القانون أفق الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي، لا سيما في مجال العقارات، فقانون نظام التسجيل العقاري يحظر تملك العقارات على غير القطريين¹⁶³، واستثناء من ذلك أجاز قانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، تملك غير القطري للعقارات والانتفاع بها في مناطق محددة وفقًا للشروط والضوابط التي يصدر بتحديداتها قرار من مجلس الوزراء¹⁶⁴، وقرار مجلس الوزراء حدد المناطق التي يجوز فيها لغير القطريين تملك العقارات¹⁶⁵، والتي يدخل من

155 - بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، ملخص تنفيذي، مرجع سابق، ص 10، 16.

156 - FIFA's Brand Protection. www.fifa.com

157 - FIFA Intellectual Property Guidelines, Version 2.0, March 2021.

158 - Roberto Lusardi, Qatar 2022 World Cup: Laws, Changes and Legacy Benefits, Op cite.

159 - ياسين محمد ثروت، «قانون تنظيم التطوير العقاري القطري رقم 6 لسنة 2014»، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، سنة 10، ع 1، 2016، ص 541-542.

160 - المادة 2، قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي رقم 1 لسنة 2019.

161 - المادة 3، قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.

162 - المادة 4، قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.

163 - المادة 3، قانون نظام السجل العقاري رقم 14 لسنة 1964.

164 - المادة 2، قانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها رقم 16 لسنة 2018.

165 - المادة 2، قرار مجلس الوزراء رقم 28 لسنة 2020 بتحديد المناطق التي يجوز فيها لغير القطريين تملك العقارات والانتفاع بها وشروط وضوابط ومزايا وإجراءات تملكهم لها وانتفاعهم بها.

ضمها منطقة لوسيل واللؤلؤة، وهما منطقتان من أكثر المناطق حيوية وأهمية، إذ تشكّان وجهة مهمة في مجال الاستثمار، فالمشروع القطري على وعي كبير بأهمية استثمار غير القطريين وانعكاسها على اقتصاد الدولة، الأمر الذي سوف يحدث أثرًا كبيرًا أثناء استضافة البطولة، فمن المتوقع زيادة استقطاب المستثمرين الأجانب على ضوء التشريعات المستحدثة، وهذا أحد أهم أسباب التعديلات القانونية الأخيرة على زيادة فرص استثمار غير القطري وإتاحة حق تملك العقارات لغير القطريين¹⁶⁶، كما صدر قانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن الشراكة بين القطاع العام والخاص تعزيزًا لأهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي والتعاون بين القطاعين في الدولة مواكبًا لهذا الحدث، وذلك لدعم عجلة التنمية والاقتصاد، حيث شجّع الاستثمار بين القطاعين من خلال توزيع المخاطر بين الطرفين¹⁶⁷.

هـ. ركيزة الأمن والسلامة

جاء النص على عنصر الأمن في مطلع الباب الثاني المتعلق بمقومات المجتمع القطري، فجعل الدستور الدولة مسؤولة عن كفالة الأمن والاستقرار في البلاد¹⁶⁸، وأكدت المذكرة التفسيرية على هذه الركيزة بجعلها ضمن الأساس الرابع لأسس الدستور. وعنصر الأمن لا يقتصر على الأمن المادي بركنيه: الداخلي والخارجي - كتأمين الحدود والقوات العسكرية أو عناية قوات الأمن بكفالة استتباب الأمن داخليًا - فحسب، إنما يمتد ليشمل الجانب المعنوي، وذلك بتحقيق الإخاء والتضامن بين المواطنين وتوطيد الروح الوطنية¹⁶⁹.

ولمّا كان مفهوم الأمن والسلامة لا يقتصر على تأمين المحيط الذي يعيش فيه الفرد، إنما يمتد لسلامة البدن؛ فقد ألزم الدستور الدولة بالعناية بالصحة العامة، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقًا للتنظيمات القانونية¹⁷⁰، كما جعل المشروع الدستوري للفرد الحق في مخاطبة السلطات العامة، وهو حق يكفل للفرد عامل الاطمئنان بأن الدولة والسلطات العامة مكفّلة بحمايته¹⁷¹، ولقد أفرد المشروع في باب الحقوق والحريات ضمانات تكفل السلامة الفردية من حيث الخصوصية والاعتبارات الشخصية، وحى حرمة الإنسان وخصوصيته¹⁷²، واعتنى بعنصر الأمن الفردي في الأحوال التي تتدخل فيها الدولة لحفظ الأمن الجماعي¹⁷³، كما كفل أمن المواطن في الاستقرار داخل البلاد¹⁷⁴، وعنصر الأمن المالي بنصه على عدم جواز مصادرة الأموال الخاصة إلا بموجب حكم قضائي وفي الأحوال التي يحددها القانون¹⁷⁵، فجميع هذه النصوص وما يترتب عليها من أحكام فيها تأصيل لركيزة الأمن والسلامة في النظام الاجتماعي.

وانعكاس هذه الركيزة على الحدث هو الأوسع نطاقًا، لا سيما في ظل الظروف الصحية المصاحبة لجائحة كورونا وآثارها، حيث تزايدت التحديات الأمنية بالنظر إلى حجم الحشود والجماهير التي تقتضي توفير أعلى درجات الأمن والسلامة، فكان مشروع ستاديا¹⁷⁶ الذي سعى لإنشاء مركز يباشر أعمال تخطيط وتنفيذ الأعمال التحضيرية الشرطية والأمنية للأحداث الرياضية الكبرى¹⁷⁷، ومن أجل ذلك حرصت الجهات المنظمة على تعزيز عنصر الصحة والسلامة والأمن للحضور

166 - الشهراني، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

167 - أبو شريدة، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

168 - المادة 19، الدستور الدائم لدولة قطر.

169 - المادة 20، الدستور الدائم لدولة قطر.

170 - المادة 23، الدستور الدائم لدولة قطر.

171 - المادة 46، الدستور الدائم لدولة قطر.

172 - المادة 37، الدستور الدائم لدولة قطر.

173 - المادتان 39، 40، الدستور الدائم لدولة قطر.

174 - المادة 38، الدستور الدائم لدولة قطر.

175 - المادة 56، الدستور الدائم لدولة قطر.

176 - راجع: الموقع الرسمي للمشروع: www.stadiaqatar.com

177 - هياجنه، القانون الرياضي، ص 110.

والمشاركين والمجتمعات الوافدة، وأكدت على ضمان توافق ممارسات السلامة والأمن في بطولة كأس العالم 2022 مع المعايير العالمية لحماية حقوق الإنسان¹⁷⁸.

كما تتجلى أهمية هذه الركيزة في كونها الركيزة التي بثباتها تتحقق الركائز الأخرى، وباختلالها تختل، حيث يمتد انعكاسها إلى كافة جوانب الحدث، وما قبل انعقاد الحدث، فتشمل ضمان سلامة العمال القائمين على تجهيزات الاستضافة، وهو ما يسعى له برنامج رعاية العمال الذي يتغيًا ضمان أمن وسلامة العمال في المشاريع القائمة ملتزمًا بدعم التنمية البشرية والاجتماعية في قطر، علاوةً على العناية بتحسينات تشريعات حماية أمن العمال من خلال إجراء تعديلات تضمن حقوقهم في الحماية الاجتماعية المتعلقة بالسكن والمعيشة، وحماية الأجر¹⁷⁹.

وتمتد لتشمل حماية الأمن داخل البلاد، وحماية الجمهور الزائر، وتوفير الأمن ومتطلبات الاستقرار لهم من خلال إدارة الحشود والحوادث الكبرى، وتأمين سبل المواصلات والتنقل وكافة ما يتعلق بسلامة الجمهور داخل الملاعب، وهو ما تعنى به اللجنة الأمنية وإدارة الأمن المحلي في اللجنة العليا للمشاريع والإرث¹⁸⁰، إذ تعمل على ضمانه وحدة التأهيل والتدريب الأمني لبطولة قطر 2022 التي استأنفت نشاطاتها واستعداداتها على الرغم من ظروف جائحة كورونا من خلال استمرار اللجنة الأمنية في تقديم التأهيل اللازم لمنتسبي الأمن من الضباط وأفراد الأمن عن بُعد باستخدام نظام محاكاة الواقع بتقنية ثلاثية الأبعاد¹⁸¹، فجميع هذه الجهود إنما هي امتداد لركيزة الأمن والسلامة التي عززها الدستور من خلال نصوصه مرارًا وتكرارًا.

178 - بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، ملخص تنفيذي، مرجع سابق، ص 10.

179 - البراوي، «دور القانون في تطوير وتعزيز الاستدامة»، مرجع سابق، ص 29-30.

180 - اللجنة العليا تناقش الاستعدادات الأمنية لاستضافة بطولة قطر 2022، 8 أكتوبر 2018، www.qatar2022.qa.

181 - «وحدة التأهيل والتدريب الأمني لبطولة قطر 2022 تواصل أنشطتها عبر الإنترنت»، 16 أغسطس 2020، www.qatar2022.qa.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة فُصِّلت في طيّاتها، نوجز أهمها في النقاط أدناه:

- حدّد الدستور القطري محدّدات الهوية الثقافية من خلال تأطير الانتماء العرقي والانتماء الديني، فأكد على جوهرية الانتماء العربي، وينعكس محدد الانتماء العربي على موقع اللغة العربية في الفضاء العام الخاص بالحدث كلغة أساسية في الترويج في الإعلانات والمنشورات والتذاكر إلى جانب اللغة الرسمية التي يتم الاتفاق عليها مع الاتحاد الدولي لكرة القدم، أما على صعيد النسب العربي وما يتفرع عنه من انتماء خليجي، فليس ثمة انعكاس لهذا الشق على الحدث، بحكم أن النظام الأساسي للفيفا ينص على حظر أي نوع من التمييز، فيفترض ألا تكن هنالك امتيازات تتعلق بالحدث تخص فئة بعينها.
- صرح الدستور القطري بأن دين دولة قطر هو الإسلام، وهو ما يعني حسم الجدل بشأن بالانتماء الديني للدولة، وانعكاس هذا البُعد في المحور التشريعي يتمثل في تعارض بعض الاشتراطات الدولية في تنظيم الحدث مع معطيات الشريعة الإسلامية، لا سيما فيما يتعلق في مسألة تناول المواد المسكرة، واستضافة الكيان الصهيوني، فمن الناحية القانونية تتعارض هذه الممارسات مع القوانين السارية في البلاد وهو ما يشكّل ثغرة بين الواقع والنصوص، ويرى البعض أن الدولة أفلحت في عمل موازنة بين المعطيات المتناقضة من خلال حدّ الممارسات، في حين يرى رأي آخر نؤيّد أنه تعارض ذلك مع الدستور صريح، وأنه لا يمكن إعمال فكرة القواعد العرفية التي تتيح للدولة وقف العمل بالقانون في هذا السياق؛ لأن حدث التنظيم بالمعنى القانوني لا تنطبق عليه شروط الحدث الاستثنائي الذي يسوّغ ذلك.
- بالنسبة لانعكاس البُعد الديني على الجانب السياسي فليس من تأثير معتبر لذلك على الحدث فيما يتعلق بالتشريعات التي قد تصدر عن مجلس الشورى المنتخب، وذلك بحكم الصلاحيات الممنوحة للأمير من جهة، وبحكم مدة الحدث من جهة ثانية، وبالنسبة لانعكاس البُعد الإسلامي على المحور الاجتماعي فهو مؤثر فيما يتعلق بالممارسات التي قد تثير استهجان المجتمع القطري خصوصاً ما يتعلق بحدود الثياب والحشمة، والتلامس الجسدي بين الجنسين، والتعبير عن الميول الجنسي، وهي من المسائل التي تصطدم فيها معطيات الشريعة الإسلامية ومعطيات الاشتراطات الدولية التي تفرض عدم التمييز المطلق، والتي ينبغي أن تتخذ الدولة فيها موقفاً تشريعياً واضحاً يراعي قوانينها الداخلية والتزاماتها الدولية.
- يتكون النسيج الاجتماعي لدولة قطر من مكونين أساسيين: المواطنين والمقيمون، ويتفرع عن كل مكون عدد من الفئات، وذلك من جهة التفاوت في الحقوق. وبالنسبة للجمهور الزائر فإن الزوار حسب الاصطلاح القانوني يطلق عليهم تعبير الوافدين، فهم ليسوا جزءاً من النسيج الاجتماعي، إنما هم يحتكون به دون أن المساهمة في تكوينه.
- إن انعكاس تكوين النسيج الاجتماعي على الحدث له أبعاد تتعلق بالحقوق، وأخرى تتعلق بالواجبات، كما أن له أبعاداً اجتماعية تؤثر على رسم صورة الشعب القطري بشكل خاص، والمجتمع القطري بشكل عام. فالحقوق والحريات، تتباين بين مكونات النسيج الاجتماعي، بل ربما تتباين حتى بين أفراد المكوّن الواحد، وهو الأمر الذي قد تكون له انعكاسات اجتماعية تؤثر على الصورة المنقولة للنسيج الاجتماعي للبلاد سواءً من خلال قراءة النصوص القانونية وما تؤصله من تباينات قد يعسر استظهار الحكمة فيها، أو من خلال المحادثات المتبادلة بين بعض أفراد هذا النسيج والجمهور الزائر، وما قد تطبعه هذه المحادثات التي تنقل النصوص القانونية ببعدها الاجتماعي من تصوّر عن الحقوق والحريات في أذهان الزوّار.
- إن مبدأ المساواة وعدم التمييز أمام القانون بين كل من يقيم على أراضي الدولة إقامةً بالمعنى المادي - مواطنًا كان أم مقيمًا أم وافدًا - من المبادئ المحمودة متى أتت أكلها في واقع الحدث، فهو من المبادئ الأساسية في المعايير

العالمية لاستضافة الأحداث الرياضية، وقد أصله الدستور القطري مؤكداً سريانه على كافة أطراف الإقليم القطري، غير أن ضمان انعكاسات هذا النص في واقع البطولة وفي الأحوال التي تستدعي إعماله لا بد أن تُؤخذ بعين الحسبان، ويقع واجب احترام الدستور على عاتق الجمهور الوافد، علاوةً على كونه واجباً على مكونات النسيج الاجتماعي للبلاد، وتالياً فإن التزام الجمهور الوافد بالمبادئ الكلية العامة التي يفرضها الدستور القطري يعد أحد الانعكاسات التي يجب أن تُصرف العناية بشأنها لتوعية الوافدين من مختلف البلدان بها وتكثيف الجهود في ذلك.

– يستند النظام الاجتماعي في دولة قطر إلى خمس ركائز أساسية، تتمثل في: ركيزة الدين والأخلاق، وركيزة القانون والوطن، وركيزة التعليم والثقافة، وركيزة المال والاقتصاد، وركيزة الأمن والسلامة، وجميع هذه المرتكزات الخمسة تنعكس على الحدث بشكل أو بآخر، فركيزة الدين والأخلاق تنعكس مباشرة على الواجب الدستوري في التعامل مع الثقافات الأخرى الوافدة إلى البلاد بما تقتضيه القيم الدينية والأخلاقية، ويتجلى انعكاس ركيزة القانون والوطن في تفعيل مبدأ المساواة أمام القانون وفي استشعار المواطنين حس المواطنة والانتماء أثناء تصرفاتهم التي تعكس صورة معيّنة عن واقع بلادهم.

– تنعكس ركيزة التعليم والثقافة في المبادرات التي أطلقتها الجهات المنظمة ذات الصلة بالحدث، علاوةً على ما ينبغي الحث عليه من نشاطات بحثية تتصل وتمتد إلى ما بعد الحدث، وإبراز الثقافة القطرية في الفضاء العام سواءً على العملات الوطنية أو من خلال تصميم الشعار أو غير ذلك. أما ركيزة المال والاقتصاد، فلقد برز انعكاسها في النصوص التشريعية التي أتت مواكبة؛ لتحسين القاعدة التشريعية لهذه الركيزة لا سيما في التشريعات ذات الصلة بالتملك والاستثمار وحقوق العمال، وأخيراً فإن ركيزة الأمن والسلامة تنعكس على الحدث بأكمله لما لهذه الركيزة من أهمية في حفظ الركائز الأخرى، وهو ما اعتنت به اللجان المنظمة من خلال تشكيل اللجنة الأمنية الخاصة بالحدث.

وفي ضوء كل ما مضى نوصي إلى جانب التوصيات داخل البحث بضرورة ما يلي:

– توعية الجمهور الزائر بالتشريعات ذات الصلة بالحدث، وبالثوابت المجتمعية التي قد تثير استهجان المجتمع القطري، وبذل الجهد في توصيلها والتأكيد على إلزاميتها ونفاذ أحكامها بشتى الطرق والوسائل؛ لضمان تقليص المخالفات عن طريق الاحترام الذاتي من قِبَل الزوار للتشريعات والتقاليد والأعراف الوطنية، لا سيما تلك التي ترتبط بالنظام الاجتماعي أكثر من ارتباطها بالجانب القانوني، وذلك لتفادي المخالفات بشكلٍ استباقي.

– ضمان فعالية القوانين ونفاذها، وتأسيس القرارات المتصلة بالحدث على أرضية قانونية سليمة دون التساهل في المخالفات الدستورية، ودون اللجوء إلى وقف العمل بالقوانين المعمول بها، لما في ذلك من تهمين من شأن الدستور قد ينعكس أثره على شعور الأفراد تجاه مصداقية النصوص إذا ما باتت الفجوة بينها وبين الواقع فجوة شاسعة. ونبهت هذه الفرصة لتوصية الجهات المسؤولة بتفعيل المحكمة الدستورية لكونها الجهة المسؤولة وفقاً للدستور على الفصل في النزاعات المتعلقة بالمخالفات الدستورية، ولأن وجود هذه الجهة ينعكس حتماً على ضمان تطبيق النصوص الدستورية ويضمن نفاذها.

– إعمال مبدأ الموازنة بين المنافع والمضار وتأسيسه على منطلقات قانونية، لا على اعتبارات نفعية محضة في التعامل مع النواحي القانونية المتصلة بالحدث، وإدخال التعديلات التشريعية اللازمة لتهيئة الأرضية القانونية للتشريعات المتصلة بالحدث؛ لكيلا تصطدم مع النصوص الدستورية الثابتة؛ ولكيلا تؤدي إلى وقف النصوص التشريعية المعمول بها، والسعي إلى إبراز النواحي الدستورية وتثويرها في الواقع المعاش، واستثمار الحدث في الترويج لها قدر الإمكان، في سبيل تفعيل القوة الناعمة للدولة، وتحقيق السمعة الدولية على الجانب الثقافي والاجتماعي والقانوني على حدٍ سواء.

المراجع

أولاً: العربية

- البراي، حسن حسين. «تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري: دراسة مقارنة»، *المجلة الدولية للقانون*، كلية القانون بجامعة قطر، دار حمد بن خليفة للنشر، 2013
- ____. «دور القانون في تطوير وتعزيز الاستدامة: قراءة في تطور الحماية القانونية للعمال في دولة قطر في ضوء كأس العالم لكرة القدم 2022». *المجلة الدولية للقانون*، دار نشر جامعة قطر، 2017.
- ____. *المدخل لدراسة القانون القطري*، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2013.
- بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، ملخص تنفيذي لاستراتيجية الاستدامة في بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، الاتحاد الدولي لكرة القدم وشراكة كأس العام فيفا قطر 2022 ذ.م.م واللجنة العليا للمشاريع والإرث، سويسرا، قطر.
- ثروت، ياسين محمد. «قانون تنظيم التطوير العقاري القطري رقم 6 لسنة 2014». *المجلة القانونية والقضائية*، وزارة العدل، سنة 10، ع1، 2016.
- الحجاي، نور حمد. «اكتساب الأجنبية الجنسية القطرية بالزواج من قطري: دراسة في القانون القطري». *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، مج3، ع2، 2011.
- السيد، حسن عبد الرحيم. «الصفة الدستورية لأحكام الجنسية القطرية وأثرها على قانون الجنسية الجديد». *مجلة الحقوق*، جامعة الكويت، مج 32، ع3، 2008.
- ____. *المدخل لدراسة القانون الدستوري القطري*. كلية القانون، جامعة قطر، ط3، 2020.
- ____. *وقفات دستورية: محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري*. الدوحة: دار الوتد، 2018.
- عبد الظاهر، أحمد. «الحماية القانونية للغة العربية: دراسة مقارنة»، *مجلة الحق*، 2009، ع14، *جمعيات الإمارات للمحامين والقانونيين*، ص: 136-177.
- العكيلي، علي مجيد. «اليمين الدستورية». *مجلة الحقوق*، الجامعة المستنصرية، مج2، ع31، 2017.
- محسن، زهراء عبد الحافظ. «اليمين الدستورية ما لها وما عليها». *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، مج12، ع40، 2019.
- هياجنه، عبد الناصر زياد. «حياد الرياضة في الأزمة الخليجية من منظور قانوني». *المجلة الدولية للقانون*، دار نشر جامعة قطر، مج 2018، ع4، 2019.
- ____. *القانون الرياضي: النظرية العامة للقانون الرياضي مع شرح التشريعات الرياضية في دولة قطر*. الدوحة: دار نشر جامعة قطر، 2021.

ثانياً: المقابلات

- حسن عبد الرحيم السيد، مقابلة خاصة أُجريت لأغراض هذا البحث، عن بعد، منصة WebEx، 21 أبريل 2021.
- حمد حامد الأحبابي، مقابلة خاصة أُجريت لأغراض هذا البحث، مكتوبة عبر البريد، 10 مايو 2021.
- القاضية إيمان سعود الشهراني، مقابلة خاصة أُجريت لأغراض هذا البحث، عن بعد، منصة WebEx، 9 مايو 2021.
- مريم أبوشريدة، مقابلة خاصة أُجريت لأغراض هذا البحث، مكتوبة عبر البريد، 22 مايو 2021.

ثالثاً: الأجنبية

- Al-Emadi, A., K. Kaplanidou, A. Diop, M. Sagas, K. T. Le, and S. Al-Ali Mustafa. "2022 Qatar World Cup: Impact Perceptions among Qatar Residents." *Journal of Travel Research* 56, no. 5 (May 2017):690. <https://doi.org/10.11770047287516652502/>.
- Lawes Of the Game 2021/, IFAB, Switzerland, June2020

Lusardi, Roberto. *Qatar 2022 World Cup: Laws, Changes and Legacy Benefits*. Al Tamimi & Company's TMT team, June-July 2018.

Matar, Muhammad Yahya. "A Code of Conduct for Tourists Visiting Qatar for the World Cup 2022." *International Review of Law*, Volume 2019, Special Issue Special Issue on the conference of "Law in Keeping Up with Tourist Activity: Specificities and Prospects"

References:

alḥajā, Nūr ḥmd. "Aktsab alajnbyyh aljnssyyh alqryyyh balzūaj mn qurī: Drash fi alqanūn alqurī", (in Arabic), *Almjllh alardnyyh fi alqanūn ūal'lūm alsyasyyh*, Almjlld3, Al'dd2, 2011.

al'kīlī, ḍī mjīd. "Alīmīn aldstūryyh" (in Arabic), *Mjlt alḥqūq*, Aljam'h almstnsryyh, Almjlld2, Al'dd31, 2017

alsyyd, ḥasan 'ebd alrḥīm. "Alsfh aldstūryyh laḥkam aljnssyyh alqryyyh ūathrha 'la qanūn aljnssyyh aljdid", (in Arabic), *Mjllt alḥqūq*, Jam'at alkūit, Almjllad32, al'dd3, 2008.

_____. *Almdkhl ldrasat alqanūn aldstnry alqtry* (in Arabic), Klyyat alqanann, jam'at qtr, t3, 2020.

_____. *Uaqfat dstūryyh: Mhaūlh lnshr althqafh aldstūryyh fi almjtm' alqtry* (in Arabic), Dar alūtd, Qtr, 2018.

'bd alzāher, Aḥmad. Alḥimayh alqanūnyyh llughh al'arabyyh: dirash muqaranh, (in Arabic), *Majallh alḥq*, Al'dd14, 2009.

Butulah kas al'alam FIFA qtr 2022, Mulakhṣ tanfīdhi lastratījyyat alastidamh fi buṭulat kas al'alam FIFA qatar 2022, Alathad aldūaly lkrat alqadam ūshrakat kas al'eam fifa qtr 2022 Dh.m.m ūallajnh al'ulya llmshary' ūalerth, Sūisra, Qtr.

Elbarrawy, ḥasan. *Almadkhal ldirast alqanūn alqatarī* (in Arabic), Dar alnahḥ al'arabyyh, Alqahirh, t1, 2013.

_____. "The influence of Islamic Shari'a on Qatar's civil law: A comparative study", (in Arabic), *International Review of Law*, 2013, vol.2013, issue3, Hamad bin Khalifa University Press..

_____. "The Role of Law in Developing and Enhancing Sustainability: An Insight into the Development of Legal Protection of Workers in Qatar amid Hosting the 2022 World Cup", (in Arabic), *Journal of international review of law*, 2017, vol.2018, issue 2 qatar university press.

ḥāijnh, 'bdalnaṣr zīad. *Alqanūn alriādī: Alnzryyh al'ammh llqanūn alriādī m' shrḥ altshri'at alriādyyh fi dūlt qtr*, (in Arabic), Dar nshr jam't qtr, 2021.

_____. ḥiād alriādī fi alazmh alkhlijyyh mn mnzūr qanūnī, (in Arabic), *Almjllh aldūlyyh llqanūn*, Dar nshr jam't qtr, Almjlld2018, al'dd4, 2019.

muḥsn, Zhra' 'bd alḥafz. "Alīmīn aldstūryyh ma lha ūma 'liha", (in Arabic), *Mjllt alkūfh ll'lūm alqanūnyyh ūalsyasyyh*, Almjlld 12, Al'dd40, 2019.

thrūt, Iasīn mḥmmd. "Qanūn tnzīm altūir alqarī alqurī rqm 6 lsnt 2014", (in Arabic), *Almjllh alqanūnyyh Ualqda'yyh*, Uzarat al'dl, Snt 10, Al'edd , 2016.

رابعاً: مراجع الشبكة الإلكترونية

«أجوبة بعض الأسئلة المتكررة حول اللجنة العليا للمشاريع والإرث وكأس العالم FIFA قطر 2022». www.qatar2022.qa

«بيان صحفي عن تدشين الإصدار الخامس للأوراق النقدية القطرية»، مصرف قطر المركزي، 2020. www.qcb.gov.qa

«تحدي 22»، موقع اللجنة العليا للمشاريع والإرث، 2022. <https://www.qatar2022.qa/ar/opportunities/challenge-22>

- «خطاب سمو الأمير في افتتاح الدورة الـ49 لمجلس الشورى»، 3 نوفمبر 2020. www.shura.qa
- «الشكل العام للأوراق النقدية من حيث الألوان والتصميم، الإصدار الخامس للعملة القطرية»، مصرف قطر المركزي، 2020. www.qcb.gov.qa
- «الكشف عن الشعار الرسمي لكأس العالم FIFA قطر 2022»، اللجنة العليا للمشاريع والإرث، 2019. qatar2022.qa
- «كل ما تريد معرفته عن الإصدار الجديد للعملة القطرية»، صحيفة الشرق، 2020. al-sharq.com
- «اللجنة العليا تناقش الاستعدادات الأمنية لاستضافة بطولة قطر 2022»، 8 أكتوبر 2018. www.qatar2022.qa
- الموقع الرسمي للمشروع: www.stadiaqatar.com
- «وحدة التأهيل والتدريب الأمني لبطولة قطر 2022 تواصل أنشطتها عبر الإنترنت»، 16 أغسطس 2020. www.qatar2022.qa